عقيدتنا

ورؤيتنا السياسية

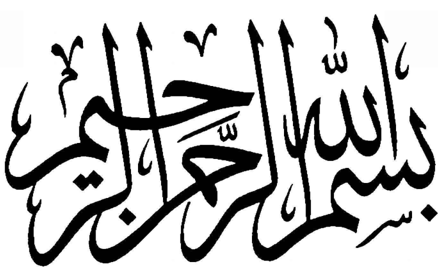
شهيد المحراب

آية الله السيد محمد باقر الحكيم

دار المحجة البيضاء

مداد للثقافة والإعلام


مكتبة غريب طوس


بسم الله الرحمن الرحيم

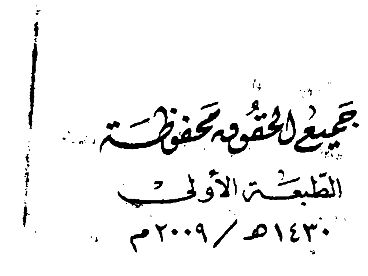
عقيدتنا

ورؤيتنا السياسية

شهيد المحراب
آية الله السيد محمد باقر الحكيم

دار المحجة البيضاء





الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م

مداد MIDAD
للثقافة والإعلام
cultural coordination

مملكة البحرين - جد حفص - مجمع الهاشمي

ص.ب: 880 - تلفون: 0097317382842 - فاكس: 0097317382843



الرويس - مفرق محلات محفوظ ستورز - بناية رمَال

ص.ب: ١٤/٥٤٧٩ - هاتف: ٠٣/٢٨٧١٧٩ - ٠١/٥٤١٢١١

تلفاكس: ٠١/٥٥٢٨٤٧ - E-mail: almahajja@terra.net.lb

www.daralmahaja.com info@daralmahaja.com

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

كلمة الناشر

إننا اليوم نستشعر التحديات الكبيرة التي تواجه الأُمّة الإسلامية، وبالانتهاكات التي تتلقاها هذه الأُمّة من أنظمة الاستكبار العالمي في الغرب، في عقائدهم، وتراثهم، ومواريثهم الحضارية، وقيمهم، وأخلاقهم، وفي أسواقهم واقتصادهم واستقلالهم وكرامتهم.

وهذا الوعي السياسي والثقافي يحمّلنا مسؤوليّة عظيمة للعمل من أجل التغلّب على هذه المحن والمصائب التي نزلت بالمسلمين وإزالتها، ومواجهة التحديات والانتهاكات الكبيرة التي نتلقاها في كلِّ مكانٍ بتحديات مكافئة لها.

ولقد ألفنا نحن أمثال هذه التحديات والعدوان في عصور التاريخ الإسلامي، ولكننا اليوم في عصر النهضة الإسلامية والثورة الإسلامية نواجه أشرس مشاهد هذه الحملة العدوانية من

قبل الغرب، وبشكل خاص، أمريكا، قائدة الاستكبار اليوم على وجه الأرض.

فقد شهد العالم الإسلامي منذ نصف قرن نهضة إسلامية ثقافية وسياسية وحركية كبيرة شملت أكثر أجزاء العالم الإسلامي بفضل الجهود التي قام بها الإمام الراحل الخميني رحمه الله وبعض العلماء... بعد فترة طويلة من الخمول والتبعية السياسية والاقتصادية والثقافية للغرب.

حرّرت هذه النهضة العقل الإسلامي من نفوذ الثقافة الغربية، وأجزاء واسعة من الوطن الإسلامي من النفوذ السياسي الغربي، وطرحت الإسلام منهاجاً ونظاماً متكاملاً للسياسة، بديلاً عن الأنظمة التي تسللت إلى العالم الإسلامي من ناحية الغرب و(الشرق) في السياسة والتربية والإدارة والثقافة والاقتصاد والقانون.

وقامت للإسلام دولة في إيران، وتراجعت إسرائيل لأول مرة أمام زحف شباب المقاومة الإسلامية في لبنان، وأعلنت عجزها عن صدِّ انتفاضة الحجارة في فلسطين، وتولى الإسلاميون المواقع الأساسية في الحكم في تركيا والجزائر والسودان وأفغانستان بعد غياب طويل عن المواقع السياسية والإدارية في الحكم، وسقط النظام البعثي الدموي الدكتاتوري

في العراق، بعد معاناة طويلة، واضطهاد شرس، وتخريب واسع في العراق.

وهكذا تتوالى حلقات هذا المسلسل الإلهي في حياة الأُمّة الإسلامية نصراً بعد نصر وانتفاضة بعد انتفاضة، وثورة بعد ثورة في موقع بعد موقع وشهد العالم عودة الإسلام إلى الحياة من أوسع أبوابها، تياراً قوياً جارفاً لا يصده ولا يحجزه شيء.

والحركة الإسلامية الصاعدة لا غنى لها عن الأسس الشرعية والتجارب الإسلامية الصادقة، ونحن إذ نعيد طباعة هذا الكتاب «عقيدتنا ورؤيتنا السياسية» لشهيد المحراب آية الله السيد محمد باقر الحكيم (قدس سره) ومع عدم تواجد نسخ من هذا الكتاب المهم، قررت مكتبة مداد إعادة نشره لما فيه من فوائد تعود على الحركة الإسلامية الصاعدة.

- **وقد راعت «مداد»:**

- المحافظة على نص الكتاب وعدم إضافة أو حذف أي كلمة منه.
- تصحيح الأخطاء المطبعية.
- إعادة تنظيم الكتاب وتنسيقه الفني.

الناشر



عقيدتنا

ورؤيتنا السياسية

بقلم

شهيد المحراب آية الله السيد محمد باقر الحكيم
(رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق)

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة

مع اتّساع دائرة التيار الإسلامي العراقي الأصيل الثائر الذي يمكن أن نصطلح عليه بـ (**تيار الولاية**) و(**خط العلماء والمرجعية الدينية السياسية**) و(**حزب الله**) أصبح الكثير يسأل عن تفاصيل المعتقدات والرؤى السياسية التي يؤمن بها هذا الخط.

وفي البداية فإنّ المعلم الأساسي لهذا الخط الذي يعبّر عن الجانب الاعتقادي والرؤية السياسية هو ارتباطه بقيادة العلماء والمراجع ومحاولة اتّباع المنهج الذي مارسه أهل البيت عليهم السلام في العمل السياسي دون التقيّد في إطارات سياسية محدودة في العمل السياسي، وسعيه لشمول كل العاملين المخلصين للإسلام والسائرين في طريق الثورة الإسلامية في الساحة العراقية بمقدار ارتباطهم بالهدف الأساس من دخولهم في إطار العمل وهو رضا الله تعالى والجهاد لله تعالى وفي

سبيله، ومن هنا كان الأوفق بهذه المجموعة كتسمية هو اصطلاح (حزب الله).

ولاشك أنّ هناك مجموعة أفكار ومعتقدات ورؤى سياسية متناسقة لهذا الخط أصبحت بحاجة إلى تدوين وعرض، فالكثير ممّن ينضوي تحت هذا التيار ويؤمن بأصوله الكبرى في العمل السياسي يحتاج إلى التعرّف بشكل أكبر وأتقن على سائر المعتقدات والرؤى السياسية له.

وبالنظر لأهمية الدور الذي يؤديه العلماء المبلّغون، واتّساع حركتهم التبليغية كنّا بحاجة إلى تدوين المعتقدات والرؤى السياسية وبنحو مدروس ليتيسّر للعلماء والمبلّغين والعاملين الاعتماد على ذلك وتقديمه للجمهور.

كما إننا واجهنا حاجة ملحّة وطلبات متعددة لتدوين هذه المعتقدات والرؤى وبشكل مبسّط بأمل أن يشكّل هذا العرض للمعتقدات والرؤى السياسية صورة واضحة عن هوية هذا الخط ومنهجه في العمل السياسي.



الفصل الأول

عقيدتنا

في الولاية العامة

- وحدة القيادة الإسلامية العامة.
- موقع الفقهاء الآخرين.
- القيادة العامة كيف تباشر دورها؟

عقيدتنا

في الولاية العامة

حيث كانت الأمة الإسلامية واحدة بشهادة قوله تعالى ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ﴾ يتعيّن أن تكون لهذه الأمة قيادة عامة واحدة.

وحينما نتحدث عن وحدة الأمة الإسلامية فإنّما نقصد وحدتها من حيث الهدف العام، ومن حيث المحتوى العقيدي والأخلاقي العام، ومن حيث الشعائر الدينية والصيغة العامة، ومن حيث المصير وموقف الأعداء منها. وبقطع النظر عن بعض التفاصيل العقيدية أو الأهداف التفصيلية التي قد تخص منطقة دون أخرى، وكذلك بقطع النظر عن الظروف الإقليمية السياسية الفعلية والقومية التي قد تفصل بعضها عن بعض وتستلزم معالجة مرحلية أو خاصة لهذا الموضوع.

ولقد أكّدت النصوص الشريفة ومنهج النبوات خلال

التاريخ على وحدة الإمامة دائماً، حيث لم نجد على طول التاريخ تعدداً في الإمامة في زمنٍ واحد ومكانٍ واحد، وحتى حينما يجتمع نبيّان أو إمامان في زمانٍ ومكانٍ واحد، كما في موسى وهارون عليهما السلام أو الإمام الحسن والحسين عليهما السلام فإنّه سيمارس أحدهما دور الإمامة والقيادة، بينما يمارس الآخر دور الوزارة.

فقد كان موسى عليه السلام هو الإمام، بينما كان هارون عليه السلام وزيراً، ونجد هذا المعنى يتكرر في إمامة الحسن والحسين عليهما السلام، حيث كانت الإمامة للحسن عليه السلام بينما كان الحسين عليه السلام جندياً تابعاً في الموقف للإمام الحسن عليه السلام.

ففي الحديث المعتبر عن الإمام الصادق عليه السلام: [قلت أيكون إمامان؟ قال: **لا إلّا وأحدهما صامت**][1].

وقد نستطيع أن نفسّر هذا المبدأ الأساسي في النظرية الإسلامية السياسية أعني مبدأ وحدة القيادة العامة بما تفرزه ظاهرة التعددية في الإمامة من الاختلاف وتفرقة الصف وتعدد القرار والموقف الذي ينتهي إلى تمزق الأمة، كما يشير إلى ذلك في بُعده العام قوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا

---

(١) أصول الكافي ـ ج١ / ص١٧٨.

كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ **[المؤمنون: ٩١]**

وعلى هذا الأساس **نعتقد** بأنّ الأمة الإسلامية اليوم ـ في حركتها العامة الشاملة ومواقفها الكلية ـ لا بد أن تخضع لقيادة عالمية واحدة، كما **نعتقد** أنّ هذه القيادة تتمثل في عصرنا الحاضر **بولي أمر المسلمين المنتخب من قبل القاعدة المسلمة التي ملكت إرادتها في الاختيار آية الله السيد علي الخامنئي (حفظه الله)** الذي يعطيه موقعه الخاص في الجمهورية الإسلامية وفي الشعوب الإسلامية قدرة النفوذ، كما يعطيه تصديه لمباشرة مهام القيادة العالمية هذا الحق بعد اجتماع شرائط الولاية فيه وانتخاب الفقهاء الخبـراء له.

إنّ استحقاق موقع الولاية العامة يعتمد على ثلاثة أركان:

- **الأول**: الأصل النظري في الشريعة الإسلامية القاضي بمبدأ وحدة الولاية للأمة الإسلامية.

- **الثاني**: وجود المواصفات الضرورية للولاية العامة التي هي ـ بالإضافة إلى التقوى والعلم بالفقه ـ الخبرة والوعي للظروف، وكذلك الشجاعة في اتخاذ القرار والقدرة على تمييز المصالح الإسلامية العليا، والذي يتعيّن في الشخص الواحد

عند تعدد الواجدين للصفات بانتخاب الأمة له عندما تملك إرادة الخيار لهذا الانتخاب.

• **الثالث**: التصدي العالمي للقيادة من قبل ذلك الولي الذي تجتمع فيه المواصفات المطلوبة، وتشخيص أبناء الأمة لها من خلال انتخابها لذلك بصورة طبيعية أو عن طريق الإدلاء بصناديق الاقتراع عندما تملك إرادتها في ذلك.

الولاية العامة والولاية الخاصة

ففي كل موقع يتصدى فيه ولي الأمر لاتخاذ موقف تكون ولايته هي الحاكمة ولا يحق لغيره منافسته بمقتضى قوله تعالى ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ وحيث لا يوجد تصدي من قبل ولي الأمر للقضية المنظورة توكل (منطقة الفراغ) المتروكة إلى القيادات السياسية الدينية الإقليمية، أو هم سائر الفقهاء المجتهدين المتصدين للعمل السياسي في الساحة والواجدي الشروط السابقة.

ومن الطبيعي أن نواجه السؤال التالي في النظرية الإسلامية السياسية:

ما هو موقع الفقهاء الآخرين؟

وفقاً للنظرية الإسلامية هناك **(ولاية عامة)** مطلقة تختص

بولي أمر المسلمين وهو عادة ما يتصدى لوضع الخطوط العريضة العامة للحركة الإسلامية في إطار الأمة الإسلامية، ويترك التفاصيل للولايات المحلية، وهناك **(ولاية خاصة)** لباقي الفقهاء في ساحات عملهم حيث يتصدون للأمور التفصيلية وتحديد الموقف الخاص بهذه الساحات أو عندما لا يتصدى الولي العام لتحديد المواقف العامة لسببٍ ما فإنهم يمكنهم أن يقوموا بذلك أيضاً.

وهذه الولاية الخاصة إنّما يحق لها التصدي لتحديد الموقف التفصيلي إذا أذنت لها الولاية العامة بذلك، أولم تتصدَّ الولاية العامة لذلك على الأقل.

وفي ضوء هذا الفهم يكون **موقع الفقهاء السياسيين الآخرين هو:**

١ ـ قيادة المنطقة الخاصة وملأ الفراغ في المواقف التفصيلية حسب تحليل الأوضاع السياسية وتشخيص الموقف الخاص منها.

٢ ـ تقديم المشورة للولي العام عند الحاجة إلى ذلك.

٣ ـ الالتزام والتأييد لمواقفه في الخطوط العامة.

٤ ـ تعبئة الأمة وهدايتها للإسلام والحكم الإسلامي.

كما يجب على الولي العام في الوقت نفسه رعاية شؤونهم وإسنادهم وتقديم النصيحة لهم عند القدرة على ذلك. وسوف نواجه سؤالاً آخر:

مع اتّساع آفاق العالم الإسلامي وتعدد قضاياه واختلاف الظروف بين ساحة وأخرى، كيف يستطيع ولي الأمر العام للمسلمين أن يباشر الدور القيادي ويتخذ الموقف الصحيح ويتصدى لتشخيص التكليف في كل ساحة، في الوقت الذي ربّما وُجد في تلك الساحات من هو أكثر معرفة منه واقتداراً على تشخيص الموقف السياسي الصحيح؟

وبالحقيقة فإنّ هذا السؤال قد ينطلق من عدم الوضوح وتشويش الرؤية، وتوضيح ذلك: **إنّ الولي العام سوف لا يتعدي عادة ـ في ممارسته لولايته ـ تشخيص الخطوط العريضة ذات العلاقة بالساحة الإسلامية عموماً والتي يُفترض أنه الأقدر على معرفتها والأكفأ في اتخاذ القرار الحاسم فيها، لما يتصف به من مواصفات ذاتية، كما تتهيأ له الفرصة بصورة أفضل في الاطلاع على القضايا المشتركة العامة للمسلمين.**

وأما في القضايا التفصيلية والميدانية الخاصة بهذه المنطقة وتلك فإنه سوف يترك ذلك عادة إلى ذوي الرأي والقيادات السياسية الدينية في ذلك الميدان وفي تلك الساحة لتكون هذه

الولاية (لا مركزية) في الإدارة والتنفيذ وإن كانت (مركزية) في الخط الإسلامي العام، ويمكن أن نضرب لذلك بعض الأمثلة:

فقرار الحرب مع الصهاينة التي هي قضية إسلامية عامة، وقرار المواجهة مع الاستكبار العالمي والهيمنة الأجنبية وقرار التصدي للثقافة الغربية، وقرار مطالبة الشعوب بإقامة الحكومات الإسلامية، وقرار الالتزام بوحدة الأمة الإسلامية والانسجام بينها وحرمة الصراعات المذهبية، تمثل كل هذه القرارات قضايا إسلامية عامة تحتاج إلى موقف إسلامي عريض وسياسة عامة تشمل مختلف الساحات الإسلامية، وفيها يفترض أنّ ولي الأمر هو الأقدر والأكفأ في تشخيص القرار المناسب.

في مثل هذه القضايا تكون الأمة الإسلامية ملزمة بإطاعة القرار الواحد الصادر من ولي الأمر العام وتكون كل القيادات الأخرى ملزمة بالانسجام معه في ذلك القرار.

وأما في القضايا التفصيلية المتعلقة بهذا البلد أو ذلك، فإنّ أمرها قد ترك للقيادات السياسية الدينية المحلية والإقليمية، وولي الأمر إنّما يتخذ القرار ويتدخل ـ حينما يدعو الأمر للتدخل ـ بعد دراسة مباشرة لظروف تلك الساحة الخاصة ومشورة جادّة مع أطرافها، ومع الأخذ بعين الاعتبار المصلحة الإسلامية العالمية وهو ما قد تغفل عنه القيادات المعنيّة في تلك الساحة.

وهذا يشبه ما يجري في بعض الدول الكبيرة التي تتكوّن من ولايات متعددة لكل منها حكومة تدير شؤونها، وهو ينسجم أيضاً مع المنهج الإداري الذي سارت عليه الدولة الإسلامية في تاريخها من نظام الولايات وهو ما يسمى في العصر الحاضر بـ (الفيدرالية) أو (الكونفيدرالية). وعلى صعيد الساحة في العراق فإنّ مبدأ الولاية العامة سيكون حاكماً وبهذه الصورة أيضاً.

ومن هنا فإنّ قرار الثورة أو اللاثورة ضد نظام (البعث)، وهكذا قرار اتباع منهج الانفتاح السياسي على الأطراف العلمانية والدولية والعالمية، أو منهج الانغلاق على الدائرة الإسلامية في الساحة العراقية، وهكذا قرار استخدام العمل المسلّح أو عدم استخدامه، كل هذه وغيرها من الخطوط العريضة لحركة الثورة الإسلامية في العراق يمكن للقيادات الخاصة الدينية أن تتخذ القرار فيها، ولكن يجب أن يلاحظ في هذا الموقف قرار الولاية العامة الذي ينطلق من المصلحة الإسلامية العامة العليا، فإنّها إذا قدّمت موقفاً خاصاً محدداً للشعب العراقي، ترى فيه المصلحة الإسلامية العامة للمسلمين أو الخاصة بالشعب العراقي، فلابد من الأخذ به حينئذٍ.

إلّا أنّ الولاية العامة مع ذلك لا تتدخل ـ عادة ـ في شؤون الساحات الإسلامية الخاصة بنحو تفصيلي وإنّما تقدّم

الخطوط العريضة ذات العلاقة بالمصلحة الإسلامية العليا تاركة الموقف التفصيلي إلى أبناء تلك الساحة.

كما أنه يجب أن لا يختلط علينا موقف (الجمهورية الإسلامية) كدولة خاصة لها ظروفها الخاصة بشعبها ودبلوماسيتها الخاصة في علاقاتها، وبين موقف الولاية العامة المقدّم للشعوب الأخرى، وهو ما يصرح به الولي في بعض الأحيان، فالجمهورية الإسلامية قد تتخذ موقف المصالحة مع نظام الطاغية صدام مثلاً، إلّا أنّ ذلك لا يعبّر عن موقف الولاية للشعب العراقي أيضاً، فإنه له مسؤوليته الأخرى، وإنّما هو موقف للدولة الإسلامية تجاه النظام وعلاقتها به.

ويمكن أن نلخّص رؤيتنا في مبدأ الولاية العامة بالنص التالي: **(نعتقد بأنّ القيادة الإسلامية العالمية تجاه قضايا الأمة الإسلامية واحدة متمثلة بالولي المنتخب من قبل الأمة (التي تملك إرادتها وحريتها في الانتخاب) لهذا الموقع، ويكون انتخاب هذه الجماعة من الأمة التي تملك إرادتها حجة على غيرها فيما إذا كانت بحسب الكيف والكم تمثل جماعة المؤمنين، حيث يتولّى تحديد الخطوط العريضة العامة لحركة العالم الإسلامي وتكون له الطاعة على جميع المسلمين في القضايا العامة ذات العلاقة بعموم المسلمين وكذلك في**

المواضع الخاصة التي يتصدى لها أحياناً، هذا كلّه في حالة التصدي لذلك، وبدونه تكون الولاية للفقهاء المتصدين للعمل السياسي الإسلامي والمرجعية السياسية الدينية في هذا البلد أو ذاك، وكذلك الحال في التفاصيل الخاصة التي لا يتصدى لها.



الفصل الثاني

عقيدتنا

في القيادات الإقليمية الخاصة

- موقع القيادات الخاصة.
- شروط القيادة الخاصة.
- طرق تشخيص القيادة الخاصة.

عقيدتنا

في القيادات الإقليمية الخاصة

كيف يمكن أن تدار العملية السياسية في الميادين الخاصة وفي الساحات الإسلامية المتعددة؟

هل نستطيع مباشرة العمل السياسي في ساحتنا الإقليمية الإسلامية اعتماداً على قرارات القيادة العليا في العالم الإسلامي وحدها وبمعزل عن وجود قيادة إسلامية محلية أم لا؟

نعتقد أنّ وجود القيادة العليا للعالم الإسلامي المتمثّلة بولي أمر المسلمين لا يعارض وجود قيادات إقليمية ومرجعيات سياسية دينية، فإنّ وجود مثل هذه (المرجعيات) ضرورة يفرضها العمل السياسي في كل ميدان، كما يجب على المؤمنين الرجوع لها في إدارة شؤونهم السياسية والاجتماعية.

وفي مقابل هذا الرأي قد يتصور البعض أنّ وجود قيادة ومرجعية خاصة للعمل السياسي في ساحةٍ ما قد يصطدم مع

مبدأ الولاية العامة في العالم الإسلامي ويتنافى معها، ومن هنا يفترض هؤلاء أنّ علينا الابتعاد عن كل تفكير مستقل ملقين ثقل اتخاذ القرار السياسي في ميداننا الخاص على الولاية العامة في محاولة لجرّها إلى التدخل في كل قضايانا التفصيلية، أو الهروب من تحمل المسؤولية تجاه هذه الساحة أو تلك بإلقاء المسؤولية على الولاية العامة.

إلّا أنّ هذا التفكير سوف يواجه حقيقتين:

• **الأولى**: إنّ الولاية العامة (القيادة العليا، المرجعية السياسية العليا للعالم الإسلامي) ليست متفرغة، أو غير قادرة واقعياً لتقديم مواقف جاهزة في كل صغيرة وكبيرة في ساحاتنا المتعددة، كما إنها قد ترى إنّ المصلحة الإسلامية سياسياً تقتضي عدم ممارسة هذا الدور، أو وجود مفسدة في هذه الممارسة.

• **الثانية**: إنّ طبيعة العمل السياسي وتكامله وفاعليته في كل ساحة من ساحات المجتمع الإسلامي تتطلب بروز شخصيات قيادية ومرجعيات سياسية دينية قادرة على تسيير الأمور في تلك الساحة وتتحمل المسؤولية وتتفاعل مع عواطف ومشاعر الناس، لكي تعبّر عن وحدة موقف الأمة من ناحية وتمارس دورها في تعبئة طاقاتها وإدارتها من ناحية أخرى، وتقف في

مواجهة القيادات المنحرفة في تلك الساحة من ناحية ثالثة، ومن هنا كان من القضايا الأساسية لنجاح العمل السياسي الإسلامي في كل ساحة انبثاق قيادة دينية سياسية إقليمية.

وهذا التفكير والفهم لتوزيع المسؤوليات والأدوار هو ما انتهجه إمام الأمة الراحل (قدس سره) في قيادته للعمل السياسي الإسلامي العام، وينتهجه اليوم ولي أمر المسلمين آية الله السيد الخامنئي(حفظه الله) حيث يتعامل مع شخصيات إسلامية في عدد من الساحات باعتبارها قيادات سياسية إسلامية محلية.

شروط القيادة الإقليمية:

يعتبر في القيادات الإقليمية ثلاثة شروط أساسية:

١ - **الأول**: المواصفات المطلوبة في القيادة الشرعية من (الفقاهة)[1].

---

(١) اعتبار الفقاهة شرطاً في القيادة الإقليمية لأنّ هذه القيادة ولاية على العمل السياسي ولكن يمكن رفع اليد عنه إذا حظيت تلك القيادة بتعيين أو تأييد من قبل الولاية الإسلامية العامة بشكل خاص، حيث سيمارس هذا القائد دور الوكيل عن الولي العام للمسلمين، والحال هنا كالحال في القاضي الشرعي حيث يشترط فيه الاجتهاد، إلّا أنّ الولي العام للمسلمين يستطيع أن ينفذ أحكام القضاة الشرعيين الذين لم يبلغوا رتبة الاجتهاد، حيث ستكون أحكامهم نافذة بالوكالة عن الولي الفقيه.

٢ ـ **الثاني**: تأييد الولاية العامة لها، أو القبول لها في الجملة، وما لم تحصل القيادة الإقليمية في ساحةٍ ما على موافقة وتأييد ولي أمر المسلمين لا يمكن اعتبارها قيادة شرعية، ويكفي في هذا القبول الإمضاء العملي لوجودها، ولذا فإنّ رفض الولاية العامة لأي قيادة إقليمية يكون كافياً لسلب الشرعية منها.

ولكن بدون هذا الرفض يتحقق الإمضاء العملي إذا توفرت الشروط المطلوبة في القيادة الخاصة.

٣ ـ **الثالث**: الانسجام مع الخطوط السياسية العريضة العامة ذات العلاقة بالأمة الإسلامية وحركة التصدي العام للقيادة الإسلامية العامة، حيث يجب أن تكون المواقف التفصيلية منسجمة مع المواقف العامة ذات العلاقة بالأمة الإسلامية أو غير مناقضة لها، إلّا إذا كان هناك مصلحة إسلامية تقتضي الاستثناء، وهذا الاستثناء دائماً يتم بموافقة القيادة العامة.

في ضوء هذا الفهم نعتقد على صعيد ساحتنا العراقية بأنّ من المتعيّن أن تفرز الثورة الإسلامية في العراق شخصية قيادية ومرجعية سياسية لها تتمتع بالمواصفات السابقة وتأخذ موقعها القيادي في الثورة من خلال مبادراتها وحضورها السياسي

المستقل والمتميّز، ولكن بشكل لا يتقاطع مع ما أسلفناه من موقع القيادة العامة.

طرق تعيين القيادة

ربما يُطرح هذا السؤال: كيف تتعيّن وتتشخص القيادة الإسلامية الخاصة في إقليمٍ ما؟

والجواب: هناك طريقان لتشخيص هذه القيادة:

١ - **الأول**: إفراز الساحة السياسية لها، فحينما تفرز ساحة العمل الإسلامي في إقليم ما قائداً سياسياً معيناً من خلال حضوره السياسي وتصديه المستمر وتفوّقه على الآخرين في الكفاءة والاقتدار والفاعلية، والتفاف الجمهور حوله، وتوفّر الشروط المطلوبة المشار إليها سابقاً، يكون لهذه الشخصية موقع القيادة الخاصة ويجب على الآخرين الانسجام وتسهيل دور هذه القيادة.

وهنا لابد أن نؤكّد أنّ العمل السياسي الإسلامي لما كان من الواجبات الإسلامية العامة، فلابد لأبناء الأمة من اختيار هذه القيادة لهم والرجوع إلى هذه المرجعية السياسية كما هو الحال في المرجعية الدينية في الفتيا[1].

---

(١) يمكن أن يفهم ذلك بصورة واضحة من مجموع الأحاديث الواردة في أبواب كتاب الحجة من أصول الكافي ولاسيما باب (معرفة الإمام =

٢ ـ **ثانياً**: تعيين الولي العام لهذه القيادة بالنص عليها، أو الإشارة لها، وهذه فرضية ثانية وهي أن يتصدى الولي العام للمسلمين إلى تعيين شخص لموقع القيادة الإقليمية، وبطبيعة الحال فإنّ هذا التعيين يكون الولي قد لاحظ فيه سائر الشروط المطلوبة في القائد وطبيعة الساحة السياسية المنظورة وإفرازاتها.

وهل تتمتع هذه القيادة المحلية بوجوب الطاعة بحيث تكون قراراتها واجبة الاتباع والتنفيذ في الساحة المعنية؟

الجواب:

نعم، ولكن في حدود هذا التعيين فإنّ نفوذ قراراتها هو على حدّ نفوذ قرارات الولي العام فيما إذا توفرت فيها الشروط الثلاثة أعلاه.



= والرد إليه، ج١ ص١٨٠ وهي وإن كانت قد وردت في أئمة أهل البيت عليهم السلام إلّا أنّ التعليل وبيان الحكمة في بعضها يدل على العموم، راجع الرواية المعتبرة لمحمد بن مسلم رقم ٨ صفحة ١٨٣، خصوصاً إذا أخذنا بالنظرية الفقهية التي ترى أنّ الفقيه الولي في زمان الغيبة إنّما هو نائب عن الإمام في قيادة الأمة كما يشير إلى ذلك التوقيع الشريف.

الفصل الثالث

رؤيتـنا

في قضايانا الإقليمية

- الطرح الخاص لقضايانا ينسجم مع وحدة القضية الإسلامية.

رؤيتنا

في قضايانا الإقليمية

قد يتصور بعض الناس أنّ الأمة الإسلامية طالما كانت واحدة فإنّ قضيتها يجب أن تُطرح بشكل مجموعي غير مجزّأ، ومن ثمَّ فلا معنى لما يمكن تسميته بالقضية العراقية أو القضية الفلسطينية أو القضية اللبنانية وهكذا، بل هناك قضية إسلامية عالمية واحدة في المظهر والمحتوى.

إلّا أنّ هذا التفكير وإن كان فيه جانب من الصحة، ولكن إطلاقه يستبطن خطأً أساسياً فإنّ وحدة الأمة الإسلامية لا يمكن أن تنفي الطبيعة الخاصة لكل شعب من شعوبها من حيث مشكلاتها السياسية وظروفها الثقافية، بالإضافة إلى أنّ الواقع الفعلي الذي تعيشه الأمة سياسياً في التجزئة والعلاقات والقوانين الدولية التي ارتبطت بها الأمة بصورة أو بأخرى يفرض مواقف وحركة سياسية خاصة باتجاه تغييره ويفرض هذا التعدد في القضايا أيضاً.

كما أنّ طرح القضايا ومعالجتها بنحو خاص لا يتنافى أبداً مع وحدة الأمة الإسلامية ووحدة مصيرها وأهدافها فإنّ الطرح الخاص إنّما يعني ـ في كثير من الأحيان ـ شيئاً من الاختصاص وتوزيع العمل والأدوار والتفرغ في هذه الساحة أو تلك.

ولعلّ تصور إلغاء الطرح الخاص للقضايا ـ بصورة مطلقة ـ ينطلق من منطلقات نفسيّة أو تصورات مثالية أكثر من كونها منطلقات علمية تصديقية واقعية، وإلّا فكيف يمكن معالجة قضايا كل ساحة وكل إقليم من قبل جميع المسلمين بشكلٍ مشترك، فهل يمكن للشخصيات الإسلامية والحركات السياسية في كل ساحة أن تقوم بنفس الدور في الساحات الأخرى أو تترك ساحتها لتباشر العمل في ساحة أخرى، فيعمل العراقي في الساحة الأفغانية ويعمل الأفغاني في الساحة اللبنانية وهكذا، رغم وحدة آفاقهم الفكرية؟!

إنّ الطرح الإقليمي لقضايانا الإسلامية هو أشبه ما يكون بمعالجة المشكلات الخاصة في داخل الأمة الواحدة، فهناك المشكلة الاقتصادية وهناك المشكلة الثقافية وهناك المشكلة الصناعية وهكذا، دون أن يصطدم ذلك مع حقيقة وحدة الأمة ووحدة قضيتها وتداخل مشاكلها.

ماذا نقصد بالطرح الخاص لكل قضية؟

ولكن من الطبيعي أننا سوف نحتفظ بوحدة القيادة الإسلامية العليا ونحتفظ بوحدة المصير للأمة الإسلامية ووحدة ثقافتها ووحدة مواجهتها، ولذا لابد أن نقصد بالطرح الخاص لكل قضية - حينما نقول القضية الإسلامية العراقية أو القضية الإسلامية الفلسطينية وما شاكل - تقديم المواقف والمعالجات السياسية المتناسبة مع ظروف تلك الساحة وإفرازاتها من حيث الشخصيات أو الحركات السياسية المتصدية والتاريخ والمشاكل والحلول والأوضاع السياسية والاجتماعية، فإنّ لكل شعب شخصيات سياسية إسلامية وحركات وقوى سياسية أصيلة تنبثق من داخلها، ولا يصح إلغاء كل هذه الوجودات النافعة واعتماد وجودات أخرى من خارج الساحة، فإنّ المنهج الرسالي الإلهي هو مخاطبة كل جماعة بلسانها ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾، وكان رسول الله ﷺ يعتمد على عناصر من داخل الساحة.

وانسياقاً مع هذا التفكير، وجدنا أنّ الجمهورية الإسلامية تتعامل مع كل ساحة - أيضاً - من خلال الحفاظ على خصوصيتها، فشؤون العراق وشؤون أفغانستان وشؤون لبنان وشؤون الخليج، كلّها تعالج من خلال لجان خاصة.

كما إنّ الجمهورية الإسلامية أسست مجلساً للأمن القومي الذي يُعنى بدراسة أوضاعها القومية الخاصة دون أن يتنافى ذلك مع اهتماماتها العالمية.

نستطيع أن نوجز اعتقادنا هذا بما يلي: (رغم الإيمان بوحدة الأمة الإسلامية هدفاً ومصيراً وموقفاً إلّا أنّ قضية الثورة والتغيير في كل شعب ومنطقة تأخذ هويتها وسماتها وعنوانها من تاريخ وهوية وظروف ذلك الشعب.

ومن هنا فإنّ القضية العراقية تحتفظ بعنوانها رغم أنها جزء من الثورة الإسلامية العالمية، ولا يمكن بحال من الأحوال الشطب على العنوان الخاص بهذه القضية ونسيان الخصائص الإقليمية والتاريخية والسياسية لهذا الشعب).



الفصل الرابع

رؤيتنا

في القيادة الإسلامية العراقية

- خصائص القيادة في ساحتنا.

عقيدتنا

في قيادة المعارضة الإسلامية العراقية

مع الاحتفاظ بمبدأ وحدة القيادة الإسلامية العالمية سوف يبقى المجال مفتوحاً للسؤال التالي:

كيف تدار حركة الثورة الإسلامية في العراق؟ وكيف تعالج هموم ومشكلات وقضايا هذه الثورة؟

تأسيساً على ما سبق لا بد من العمل على اختيار قيادة لحركة الثورة الإسلامية في كل إقليم عبر الطرق الصحيحة لهذا الاختيار، وفي ضوء ذلك تكون الساحة العراقية بحاجة إلى مثل هذا الاختيار.

إنّ هذا ينسجم مع سنّة الحياة الاجتماعية القاضية بضرورة وجود محور قيادي في الأعمال الاجتماعية والسياسية، هذه السنّة التي أكدتها النظرية الإسلامية الداعية إلى وجود (المرجعية السياسية الدينية) كما ورد ذلك في التوقيع المعتبر عن صاحب

الأمر (عجل الله فرجه) [وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنّهم حجتي عليكم وأنا حجة الله] وكذلك النصوص التي أكدت على ضرورة الإمامة والقيادة.

ففي الحديث المعتبر عن الحسين بن أبي العلاء (قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: تكون الأرض ليس فيها إمام؟ قال: لا، قلت: يكون إمامان؟ قال: لا إلّا وأحدهما صامت)[1]

والحديث الآخر المعتبر عن أبي عبد الله قال سمعته يقول: (إنّ الأرض لا تخلوا إلّا وفيها إمام كيما إن زاد المؤمنون شيئاً ردهم وإن نقصوا شيئاً أتمه لهم)[2] مضافاً إلى ذلك النصوص التي تدعو إلى وحدة الكلمة ورفض حالة تعددية القرار والاختلاف في العمل حتى في الأمور البسيطة مثل السفر، فقد ورد في الحديث الشريف عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «**إذا كان ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم**»[3].

وهكذا جاءت النصوص مؤكدة ضرورة انتخاب القائد الميداني كما قال الإمام علي عليه السلام: (إنه لابد للناس من أمير)،

---

(١) أصول الكافي، باب أنّ الأرض لا تخلوا من حجة حديث ١ و٢ وبقية أحاديث الباب ص١٧٨ والأبواب المماثلة له.

(٢) نفس المصدر أعلاه.

(٣) ميزان الحكمة ـ باب السفر.

وقال عليه السلام أيضاً: (ألا وإنّ لكل مأموم إماماً يقتدي به ويستضيء بنور علمه) هذا المفهوم الذي أكدته النصوص القرآنية الداعية إلى الرجوع في مواطن الاختلاف والتنازع إلى مصدر القرار القيادي كما في قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾[1] (في ضوء هذه السياقات نعتقد بأنّ الساحة العراقية وحركتها الثورية ليست بدعاً عن باقي الساحات، فهي بحاجة إلى مرجعية دينية سياسية تمارس الدور القيادي في حركتها السياسية والثورية والجهادية.

فإنّ العمل السياسي حركة يومية وقرارات ومواقف لابد للمؤمنين من التقليد والمتابعة فيها للقيادة السياسية ذات العلم والعدالة والخبرة والتجربة بالأمور السياسية، وكما يجب على المؤمنين (التقليد) والمتابعة في الأمور العملية والشخصية من العبادات والمعاملات والمأكل والمشرب لمرجعية دينية في الفتيا والأحكام الشرعية، كذلك يجب عليهم التقليد والمتابعة في هذه الأمور السياسية لأنها أعمال واجبة وتشخيص الموقف فيها على ضوء الإسلام يحتاج إلى اجتهاد في الإسلام، واجتهاد في السياسة والأوضاع الاجتماعية، ويجب عليهم أن يختاروا هذه القيادة للرجوع إليها ويتابعوها.

(١) سورة النساء، الآية: ٥٩.

ومن هنا لابد أن نتحدث عن شروط هذه القيادة السياسية.

خصائص القيادة في ساحتنا

نتحدث هنا عن خصائص القيادة الشرعية في ساحتنا العراقية كما نطمح إليها وفق رؤيتنا الإسلامية، وهي قيادة تفرزها حركة الأمة في العراق ضمن الأهداف الكبرى لحركتنا الثورية الإسلامية.

نعتقد أولاً:

بأنّ القيادة الشرعية تتمثل بالإنسان الصالح الذي تنتخبه الأمة بصورة طبيعية وتفرزه الحركة السياسية والاجتماعية. وهل تكون هذه القيادة فرداً واحداً تنتخبه الأمة ويتقيد بأحكام الشرع ومصالح الأمة وتقوم بمراقبة عمله بصورة واضحة ويتصف بالمواصفات المطلوبة شرعاً وعقلاً ويحاط بالمستشارين الصالحين، أو تكون هذه القيادة جماعة من الأشخاص بحيث يكون قرارهم جماعياً.

إنّ النظرية الإسلامية ـ على ما يبدو ـ تتجه إلى الصيغة الأولى ما لم تكن حالة استثنائية، لأنّ القيادة الجماعية ليس لها تاريخ في التاريخ الإسلامي ولا في الرسالات الإلهية، ولا

يوجد ما يشير إليها في النصوص الشرعية، وإنّما هي منهج في العمل الذي يمارسه الفرد الصالح في التخطيط ورسم السياسات العامة، حيث لا بد من المشورة لتشخيص الموقف الصحيح، ويمكن أن نكتفي بتوضيح هذه الفكرة أكثر باستعراض نموذج القيادة في عصر الرسول ﷺ والأئمة الطاهرين عليهم السلام والقيادة النائبة في عصر الغيبة الصغرى ثم قيادة المراجع العظام أمثال الإمام الحكيم والمرجع الشهيد الصدر والإمام الراحل (قدس سره) وولي أمر المسلمين اليوم، حيث إنّ القيادة في كل هذه النماذج كانت للفرد الذي يتقيّد ذاتياً بمواصفاته الخاصة ويستعين بالشورى حسب التوصيات الإسلامية.

ونعتقد ثانياً:

إنّ هذا الإنسان الصالح الذي يكون مرجعاً سياسياً دينياً يجب أن تتوفر فيه صفة:

- (الفقاهة).
- و(العدالة).
- و(الكفاءة) الشخصية كالعقل والتدبير.
- زائداً على (الحضور الفعلي) في الساحة، بحيث يكون متفرغاً لهذا العمل.

- وتأييد الولاية الشرعية العامة له.

- مضافاً إلى (الخبرة).

- والمعرفة بالأمور السياسية وملابساتها.

- والقدرة على تمييز المصالح الإسلامية والأهم من المهم فيها.

إننا حينما نتحدث عن حركة الثورة الإسلامية ونبحث عن قائد يعالج قضاياها، فإنّه من الطبيعي أن نشترط في ذلك القائد الإلمام بالشريعة الإسلامية والوصول إلى درجة علياً من استيعابها ويصطلح عليها بـ (الاجتهاد والفقاهة) ذلك أنّا لا نريد أن نعالج قضايا سياسية من وجهة نظر شخصية أو ديمقراطية، إنّما نبحث عن معالجة إسلامية، وهذا أمر لا يتحقق إلّا حينما نضمن في القيادة مستوى الاجتهاد والفقاهة.

وهكذا حينما نشترط العدالة فإنّها تعني التقيّد بالقرارات الشرعية والأحكام الإلهية في الممارسات الفردية والاجتماعية بالمصلحة الإسلامية العليا، وعدم الانسياق مع الهوى والضغوط السياسية والاجتماعية التي لا تتعلق بالمصلحة الإسلامية.

إنّ هذا الشرط (العدالة) أكّدته الشريعة الإسلامية في أدنى

المواقع المسؤولة أو الحساسة مثل إمام الجماعة في الصلاة والقاضي في القضاء وحتى الشاهد في المحكمة الشرعية، فكيف بموقع القيادة السياسية والجهادية، ومن هنا يجب أن تكون هذه العدالة بمستوى مناسب لهذا الواقع المهم.

أما شرط الكفاءة ـ الذي يعنـي المواصفات الشخصية العملية والنفسية كالشجاعة والصبر والصمود والحكمة في إدارة الأمور ـ فإنه رغم اعتباره أمراً طبيعياً وعقلياً، جاءت النصوص الشرعية تؤكده أيضاً، مثل ما دلَّ على أنّ (أحق الناس بهذا الأمر أقواهم عليه)[1] وأما الحضور الفعلي في الساحة والتصدي للعمل السياسي بحيث يخصص للعمل الوقت الكافي المناسب، فإنّه أمر يفرضه الموقع القيادي، حيث لا يمكن للرجل البعيد عن الساحة وغير الحاضر في عمقها أن يكون خبيراً بها وقادراً على معالجة قضاياها، ولا يمكن الرجوع سياسياً إلى من لا يتصدى لهذا العمل، إذ قد يتوقف عن تحديد الموقف السياسي مع الحاجة إليه، إما تورعاً واحتياطاً، أو لعدم معرفته بالموقف.

ومن أجل ضمان رقابة الأمة على حركة القيادة من ناحية، ومعرفتها بتوفر هذه الشروط فيها لابد من أن تكون هذه

---

(١) الإمام علي عليه السلام ـ شرح النهج/ج٩/٣٢٨.

القيادة (معروفة) لدى المرتبطين بها من المؤمنين، حيث إنّ السرية تعني حجب الأمة عن هذه القيادة وعدم تمكنها من التعرف على وجود الشروط فيها أو الرقابة عليها.

ومع هذا الفهم لخصائص القيادة الإسلامية سوف تتلاشى الخصائص الثانوية الأخرى، فالعراق الذي يشهد ثلاث قوميات بارزة هي (العرب والأكراد والتركمان) قادر على أن يلتف حول قيادة واحدة منبثقة عنه مهما كانت خصائصها القومية، كما حدث بالضبط في الجمهورية الإسلامية التي تحتضن قوميات متعددة ولكنها اتحدت في اختيار القائد الواحد ضمن المواصفات الإسلامية دونما تأثيرات عرقية.



الفصل الخامــس

عقيدتنا

في موقع الأمـة

- ❑ العنصر الأساس في حركة التغيير.
- ❑ الأمة الرشيدة تمتلك الوعي والإرادة.
- ❑ الحرية السياسية للجميـع.

عقيدتنا

في موقع الأمة

لسنا بصدد تقديم دراسة في موقع الأمة في الحركة السياسية من وجهة نظر الإسلام قياساً للنظرية الغربية أو غيرها.

كما لسنا بصدد تقديم الرؤية الإسلامية بنحو تفصيلي للأمة ودورها والجماهير وموقعها وطبيعة حركتها، إنّ ذلك متروك إلى دراسات أوسع، ويمكن مراجعتها في الكتب المختصة[1].

إنّما نحن بصدد تقديم مفردات معتقدنا السياسي في الأمة من وجهة نظر (خط العلماء) ومنهج (حزب الله) وبنحو استعراضي موجز.

---

(١) يراجع كتابا: (الإسلام يقود الحياة) للشهيد الصدر، و(الحكم الإسلامي بين النظرية والتطبيق) لآية الله السيد محمد باقر الحكيم، وكذلك (المذهب السياسي في الإسلام، بحوث في خط المرجعية) لسماحة حجة الإسلام السيد صدر الدين القبانجي، وغيرها.

وفي هذا الإطار يمكن تلخيص معتقدنا السياسي في الأمة وموقعها عبر النقاط التالية:

١ ـ العنصر الأساس في حركة التغيير:

(الأمة) هي موضوع عملية التغيير، حيث إنّ الهدف الأساس من الرسالات الإلهية ومن عملنا الإسلامي هو هداية الناس وإخراجهم من الظلمات إلى النور وإيجاد التغيير الصالح.

كما أنّ (الأمة) هي أداة عملية التغيير في الواقع السياسي ذلــــــك ﴿بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ فهي الطريق لإيجاد هذا التغيير، ولأنها القوة الحقيقية التي يمكن اعتمادها في مواجهة الطغيان والاستكبار في المجتمع، ولذا فلابد في العمل السياسي من المحافظة على الموازنة الدقيقة بين هذين الأمرين، ومعنى ذلك أنه لا يصح في معتقدنا السياسي وحسب النظرية الإسلامية إقصاء الأمة وعزلها أو قهرها على القبول بواقع معيّن حياتي إلّا في حدود ما يفرضه الحكم الشرعي الأولي، ولا يصح تمرير القرارات الخاصة بشؤون حياتها من خارج قناعاتها إلّا في ظروف وجود تهديد حقيقي على الإسلام أو الأمة نفسها يشخصها ولي الأمر والقيادة السياسية.

ومن هذا المنطلق سيتقرر ضرورة العمل على تثقيف الأمة

دائماً وتوعيتها بالوعي الإسلامي ووضعها في مجرى الحدث السياسي لتكون هي المبادرة وهي صاحبة القرار، ذلك ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ﴾.

وعلى أساس ذلك يؤمن (خط العلماء) بأنّ الحركة السياسية والثقافية يجب أن تكون منفتحة تماماً على مختلف قطاعات الأمة وملتحمة معها ونابعة منها ولا يختص بالنخبة.

كما يجب الاهتمام الخاص بالوعي الثقافي والسياسي للأمة لئلا تتعرض إلى التخلف عن واجباتها أو الوقوع في حبائل التضليل والخداع التي يلقيها الأعداء لإضعافها وإسقاط دورها في التغيير.

وهذا هو الدور الذي يمارسه العلماء والصفوة من أبناء الأمة من خلال حضورهم المباشر والواضح والمكشوف للجمهور وحديثهم الصريح معه ليكون في قلب الحدث السياسي وليس بعيداً عنه.

٢ ـ الأمة الرشيدة تملك الوعي والإرادة:

ويتعامل (خط العلماء) ـ كما هو في النظرية الإسلامية ومنهج أهل البيت عليهم السلام ـ مع الأمة على أساس التأكيد على ارتباطها بعلماء الدين المخلصين الواعين لأنّ ذلك هو الضمانة للمحافظة على هذا الوعي والاستقامة على الخط الصحيح،

فالأمة قد تتخلف أحياناً أو تضلل أحياناً أخرى، وقد تقهر ثالثة، إلّا أنها حينما ترتبط بالمرجعية الدينية وبالتوجيه الديني والسياسي الصحيح الذي يمثله علماء الدين تكون متقدمة في وعيها ومستقيمة في منهجها وصلبة في إرادتها، وقادرة على صنع الحدث السياسي المهم.

وفي ضوء ذلك فإننا نعتقد أنّ الأمة وعبر وعيها الأصيل، وثقافتها الدينية، وارتباطها السياسي بالعلماء وتفاعلها الكامل مع القيادة الدينية قادرة على المبادرة السياسية، وصنع الحدث المهم.

ولعلّنا في التاريخ الحديث للشعب العراقي نجد شاهداً على ذلك في انتفاضة شعبان عام ١٩٩١م، فقد كان وعي الجمهور العراقي المؤمن (الذي كان بسبب الجهود التي بذلها العلماء والقادة الدينيين في التوعية والتعبئة) ومبادرته هو الفاعل المباشر في هذه الانتفاضة.

وفي هذا التصور حول وعي الأمة وإرادتها قد نسجّل أحد المفردات المهمة في (خط العلماء) الذي نفترق به عن خط (التنظيم الحزبي)، حيث إنّ (النخبة) التي يمكن أن يكون لها دور مهم في توعية الأمة، ولكن تبقى الأمة هي قاعدة هذا الوعي وصاحبة القرار والدور الأساس في التغيير.

٣ ـ الحرية السياسية للجميع:

وانطلاقاً من الأفكار السابقة نعتقد بأنّ (العمل السياسي) الإسلامي هو من حق جميع أفراد الأمة وطبقاتها، بل هو من واجباتها باعتباره اهتماماً بشؤون المسلمين (ومن لم يهتم بأمور المسلمين فليس منهم) وكذلك باعتباره أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر، وهو واجب الجميع وليس حكراً على فئة خاصة، ولا مبرر أبداً للقلق من ممارسة طبقات الأمة للعمل السياسي بحجة مخافة الانحراف أو قلّة الوعي وعدم المعرفة، فالحرية السياسية في إطار الحكم الشرعي والحضور الجماهيري في الساحة هو أحد الطرق المهمة في تنمية طاقات الأمة وبناء إرادتها وتكامل وعيها، وإذا كان ثمة مخاوف من حريتها واحتمالات الزلل والخطأ، فهي مخاوف واحتمالات موجودة في النخبة السياسية أيضاً.

وهنا يؤكد (خط الولاية) ومنهج (حزب الله) أنه لا معنى للوصاية الحزبية على الأمة ـ كما تعتقده بعض النظريات حيث تكون الأحزاب هي القناة الوحيدة التي تستطيع الأمة أن تتنفس من خلالها عبر نظام الحزب الواحد أو نظام الأحزاب المتعددة، بل يمكن أن يكون الحزب تعبيراً عن رأي جماعة من الأمة كما يمكن أن يعبّر عن هذا الرأي الشخصيات السياسية، والجمعيات والمؤسسات.

إننا في الرؤية الإسلامية نعتقد أنّ الأمة قادرة على ممارسة دورها السياسي مباشرة وأيضاً من خلال حضورها عبر كل إشكال التمثيل والتجمعات والصور الممكنة.

٤ ـ دور الصفوة:

وانطلاقاً من هذا التصور للأمة ودورها، يمكن أن نتصور الدور الخاص للصفوة في الجماعة المسلمة، حيث نلاحظ على مر التاريخ الإسلامي والرسالات الإلهية إنّ الله تعالى كان يصطفي من عباده الرسل والهداة وأنّ الأنبياء كانوا يختصون بالحواريين والأولياء المنتجبين ليقوموا بدور خاص في نصرة النبي والقيادة الإسلامية والرسالة الإلهية من ناحية وتحمل المسؤوليات الصعبة من ناحية أخرى، وهداية الناس ونظم أمرهم وصفوفهم من ناحية ثالثة.

والاصطفاء وإن كان شرفاً إلهياً ولكنه ليس هو عبارة عن الامتياز والحقوق المادية والموقع الاجتماعي، بل هو مسؤولية كبيرة وتضحية بالنفس والمال وخدمة للإسلام والمسلمين.

ولذا لابد للصفوة من توفر (المواصفات) الروحية والأخلاقية والنفسية والتربية العلمية الخاصة التي تؤهلهم لهذه المهمة، مثل:

- التقوى السياسية.

- والقدوة الصالحة في الأخلاق ولاسيما الصبر والتضحية.
- والتفقه في الدين، والخبرة في شؤون المجتمع.
- والإيمان بالله تعالى وبالقدرة الغيبية والثقة بالله والتوكل عليه.
- والتصدي للعمل وتحمل المسؤوليات العامة فيه.
- وإفراغ الوسع في الجهد من أجل الوصول إلى الهدف.
- والإرادة القوية في اتخاذ القرار والحركة.
- والالتفاف حول القيادة الإسلامية السياسية.
- والوضوح في الرؤية السياسية والموقف السياسي تجاه الأوضاع.
- والأمل الدائم في الرؤية للمستقبل.

وكلّما تقدم الإنسان في هذه المواصفات كان أكثر قرباً إلى الاصطفاء والكمالات الإلهية وقدرة على أداء المهمات الثلاثة التي أشرنا إليها.

٥ ـ وحدة الأمة والروح المعنوية ونظم الأمر:

ولعلّ من أهم الأمور التي لابد من الاهتمام بها من قبل الصفوة والمحافظة عليها في الأمة بعد الوعي والاستقامة الأمور الثلاثة التالية:

• **الأول**: المحافظة على وحدة الأمة في حركتها العامة:

باتجاه تحقيق أهدافها والتي تتمثل بوحدة القرار والموقف، وهو أمر يرتبط بوحدة القيادة والالتفاف حولها، وبوحدة الهدف والمعركة في تركيز اهتمامها على مواجهة الطغيان والاستبداد، والمطالبة بحقوقها العامة بدل الانشغال بالقضايا الجانبية والمعارك الصغيرة الأخرى.

• **الثاني**: المحافظة على الروح المعنوية العالية والأمل بالمستقبل والثقة بالنصر والفتح وتحقيق الأهداف:

فإنّ ذلك هو العنصر الأساس الذي يمد الأمة والجماعة والأفراد بالطاقة على الاستمرار وتحمل الصعاب والمشكلات.

• **الثالث**: تنظيم صفوف الأمة وإحكام العلاقات بينها:

وإعداد عناصر القوة والقدرة فيها، وتفجير الطاقات والإمكانات باستثمارها وترتيب التكامل بينها وغير ذلك من العوامل ذات العلاقة بنظم أمرها.



الفصل السادس

عقيدتنا

في الحوزة العلمية وموقع علماء الدين

- الحوزة العلمية.
- القناة الأكثر وعياً.
- حلقة الارتباط بين الأمة والقيادة.
- مسؤولية التصدي.

الحوزة العلمية

الحديث عن عقيدتنا في الحوزة العلمية واسع، ولكن هنا نشير إلى محورين مهمين في الحديث:

الأول: التصور الصحيح للحوزة ودورها في الحركة السياسية والثقافية.

الثاني: واجباتنا تجاه الحوزة العلمية.

أما التصور الصحيح للحوزة العلمية، فيمكن تشخيصه بالنقاط التالية:

أ ـ تعتبر الحوزة ـ من حيث الأهمية والموقع الخاص لها ـ المؤسسة الثانية بعد الولاية والدولة الإسلامية.

ب ـ كما أنّ الحوزة العلمية تعبّر عن الإطار الرئيسي للتحرك الإسلامي السياسي والثقافي الأصيل، ويمكن اعتبار الأطر الأخرى تابعة لها أو متفرعة عنها أو مؤيدة لها أو تستمد مشروعيتها منها.

جـ ـ واجبات الحوزة العلمية في الوقت الحاضر:

١ ـ المحافظة على خط الاجتهاد الأصيل للوصول إلى الثقافة الشرعية الصحيحة.

٢ ـ تثقيف الأمة بالإسلام الأصيل ويعني الإسلام (الفكر الإسلامي، العقيدة الإسلامية، الأخلاق الإسلامية، الحكم الشرعي الإسلامي، التاريخ الإسلامي).

٣ ـ الدفاع عن الإسلام ومذهب أهل البيت عليهم السلام فكرياً وسياسياً.

٤ ـ المحافظة على الروح المعنوية في مواجهة الطغيان والاستبداد والظلم.

٥ ـ التصدي لقضايا الأمة المختلفة من خلال قاعدة: (إن طلب العلم هو للعمل) واجتناب العزل عن الأمة، أو الخروج وترك إطار الحوزة العلمية للعمل في وسط الأمة، وتنظيم صفوف الأمة.

٦ ـ التصدي لتيارات التحريف في الإفراط والتفريط.

أما واجباتنا تجاه الحوزة العلمية:

أ ـ المحافظة على استقلال الحوزة في كيانها السياسي والثقافي وحرية الفكر فيها.

ب ـ تشجيع حركة الإصلاح في الحوزة وتطويرها على أساس

الأفكار والمبادئ التي طرحها المراجع العظام الاصطلاحيون، أمثال الإمام الحكيم والشهيد آية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر والإمام الخميني وآية الله السيد الخامنئي[1].

جـ ـ الدعم والإسناد والرعاية لمؤسساتها ولاسيما الطلبة والمدرسين فيها.

د ـ العمل على تطوير الدراسة فيها كماً وكيفاً بحيث تصبح قادرة على تلبية حاجات الأمة الثقافية والسياسية.

هـ ـ توثيق العلاقة مع المراجع الدينيين في الفتيا وإيجاد حالة التكامل بين حركة المرجعية السياسية الدينية والمرجعية الدينية في الفتيا.

و ـ تطوير العلاقـة بين الحركة الثقافية في الحوزة، والحركة الثقافية والسياسية في الأمة من خلال توثيق العلاقـة بين الحوزة والكيانات السياسية العاملة والمؤسسات الثقافية في الأمة كالجامعات وغيرها.

---

(١) للتفصيل يراجع بحث (الحوزة العلمية وحركة الإصلاح)، وهو الفصل الرابع من كتاب (الإمام الحكيم) لآية الله السيد محمد باقر الحكيم.

عقيدتنا

في موقع علماء الدين

أ ـ كيف ننظر إلى علماء الدين؟

ب ـ وما هو موقعهم في الأمة؟

جـ ـ وما هو دورهم في الحركة السياسية؟

لقد تباينت وجهات نظر متعددة بين الإفراط والتفريط في موقع علماء الدين ودورهم في الحركة السياسية، أما الرؤية الصحيحة التي يتبناها منهج (حزب الله) وخط الولاية فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولاً ـ القناة الأكثر وعياً وإخلاصاً والأكثر فهماً للشريعة:

قد لا يناقش أحد في أنّ علماء الدين باعتبارهم ذوي اختصاص في علوم الشريعة هم الأكثر فهماً واستيعاباً لها،

وبالتالي فهم القناة الوحيدة التي يصح الرجوع إليها في الأمور الشرعية وتطبيقاتها، كما قد لا تحتاج قضية إخلاصهم ـ بصورة عامة ـ إلى مزيد تأكيد، فإنّ قروناً عديدة من عملهم وممارساتهم أكّدت أنهم الجماعة التي لم تنحرف في مجموعها وخطّها العام، ولم تبتعد يوماً ما عن الإخلاص والوفاء للأمة والشريعة، ولقد كان شهيدنا الصدر (قدس سره) يقول:

(إننا على طول التاريخ ربما نجد عالماً يخطأ في تشخيص الموقف، لكنك لا تجد في خط العلماء انحرافاً وخيانة وعمالة للأجنبي).

وطبيعي أنّ الحديث هنا ليس عن بعض الأفراد من العلماء الصالحين أو من علماء السوء، وإنّما عن الوضع العام للجماعة وأبناءها باعتبارها كياناً يسدّد بعضه بعضاً.

وانطلاقاً من هذا الواقع وجدنا العلماء يتقدمون دائماً خط التضحية في سبيل الإسلام والرفض للارتباط بالأجانب والنصح الصادق للأمة في مختلف محنها ومشكلاتها، كما كان العلماء ولاسيما في الحوزات العلمية يمثلون دائماً الفكر الإسلامي النزيه غير المتأثر بالتيارات الفكرية الأجنبية أو النابع من إيحاءات الأنا والهوى والانفصال عن تعاليم الشريعة.

وقد تمكنوا ـ بإذن الله ـ أن يطوّروا نمو وتكامل الجماعة الصالحة عبر القرون الماضية.

ومع ذلك فإنّ ما يحتاج إلى تركيز أكثر في معتقدنا السياسي هو الاعتقاد بأنّ العلماء المتصدين للعمل السياسي الديني لهم صفة خاصة من القدسية والاحترام، ويمثلون الفئة الأكثر وعياً والأنضج رؤية في الأمور السياسية أيضاً، ولذا فقد وجدناهم في الميدان السياسي هم الأسبق مبادرة، والأنضج وعياً ويجب أن يكونوا دائماً كذلك، وكانوا المخلِّص الوحيد للأمة من متاهات السياسة وخداع المخادعين.

وأخيراً أفلح هذا الخط في إقامة الدولة الإسلامية على يد عالم رباني ومرجع من مراجع الإسلام، ثم في التغلّب على كل مؤامرات الداخل والخارج، ثم في إدارتها، ثم في كسب وتوحيد الجمهور بنحو منقطع النظير[١] وفي ساحتنا الإسلامية العراقية وجدنا أنّ المتصدين الرئيسيين الأكثر تضحية وشجاعة ووعياً هم علماء الدين الذين قادوا المسيرة وفجروا الثورة وتبعهم في هذا العمل الرسالي النخبة الصالحة من أبناء الإسلام والحركة الإسلامية وجمهور المؤمنين من أبناء الشعب العراقي.

---

(١) لا شك أنّ لشخصية الإمام الخميني دور مهم في هذا الإنجاز ولكن هذا الإنجاز هو إنجاز للمؤسسة كلها بلا ريب، كما أكد على ذلك الإمام في مناسبات عديد، وكما هو واقع الحال أيضاً.

ثانياً ـ حلقة الارتباط بين الأمة والقيادة:

• كيف ترتبط الأمة بالإمام؟

تحاول النظرية الحزبية أن تقول: إنّ الحزب هو قناة الارتباط بين الأمة والقيادة عندما يطرح موضوع علاقة الحزب بالولاية والقيادة، ولذا يتعيّن ـ في ضوء هذه النظرية ـ على جميع العاملين أن ينخرطوا في صفوف التنظيم الحزبي أو ينقادوا له، ثم يكون الحزب هو الذي يقوم بإيصال قرارات القيادة للأمة وبالنحو الذي يراه مناسباً، أما منهج (حزب الله) و(خط العلماء) فإنه يرى أنّ إرتباط الأمة بالقيادة يتمثل أولاً بالارتباط المباشر بالقيادة عبر اتصالها المستمر بالأمة وانفتاحها عليها، كما يتمثل بالارتباط غير المباشر عبر علماء الدين الذين يمثلون دور الوكالة عنها، كما كان هذا هو المنهج المألوف في ارتباط الأمة بالأئمة عليهم السلام وبمراجع الدين عبر أطروحة (العالم الوكيل).

ويمكن أن يكون دور النخبة الصالحة من الأمة والحركات الإسلامية هو الدور التعبوي للأمة ضمن إطار هذه القيادة وخط الاتصال المباشر بها وتنظيم هذا الاتصال وإدارته، كما يمكن أن يكون لها هذا الدور نفسه ضمن خط الاتصال غير المباشر.

لقد كتب الشهيد الصدر (قدس سره) وهو يتحدث عن موقع

العلماء قائلاً: (إعطاء مراكز العالمية من المرجع إلى أدنى مراتب العلماء صفة القيادة للأمة بتبنّي مصالحها والاهتمام بقضايا الناس ورعايتها)[1] ولقد مارس الإمام الخميني (قدس سره) هذه الأطروحة في عصر الدولة الإسلامية، كما مارسها في عصر ما قبل الدولة، فقد نصب ممثلين عنه من علماء الدين في كل مدينة، وفي كل مؤسسة وحتى في التنظيمات الحزبية، حيث يكون الممثل للإمام هو المشرف على القرار.

وفي ضوء هذا الفهم سيكون موقع العلماء في غاية الأهمية، وقد وجدنا أنّ الشريعة الإسلامية أكّدت هذه الأطروحة عبر دعوتها المتكررة للارتباط بعلماء الدين ومجالستهم والسؤال منهم حتى كان (النظر إلى وجه العالم عبادة) كما جاء في الأحاديث الشريفة، وربما لأهمية هذا الموقع الذي يمثل فيه علماء الدين الأصابع القوية لحركة الولاية والقيادة. وكان أعداء الثورة الإسلامية في إيران يعملون على فصل الأمة عن هؤلاء العلماء كيما يتسنى لهم عزل الولاية عن الأمة والتفرد بها أخيـــراً.

وطرحت بعض الأحزاب والحركات الإسلامية فكرة الإسلام بدون علماء دين ودعوا إلى افتراض أن علماء الدين

---

(١) انظر أطروحة المرجعية الصالحة للشهيد الصدر (قدس سره).

مهنة كهنوتية متوارثة من الكنيسة. وهي فكرة مغلوطة لأنّ علماء الدين لا يستوون مع غيرهم وقد رفعهم الله على غيرهم درجات.

﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَـٰتٍ﴾.

ثالثاً ـ مسؤولية التصدي:

وحينما يحتل علماء الدين هذا الموقع في الأمة فإنّ ذلك مشروط بوعيهم وصلاحهم بتصديهم وحضورهم السياسي وفاعليتهم في الميادين الفكرية والاجتماعية المتعددة، وتلك فريضة في عاتق العلماء وليست أمراً متروكاً لاختيارهم، وقد جاءت النصوص القرآنية والنبوية تؤكد هذه الحقيقة، حقيقة أنّ العالم مسؤول عن هداية الأمة وتوجيهها وحمل همومها ومقارعة الظالمين من أجل نجاتها[١].

وعلى أساس ذلك فالأمة مسؤولة هي الأخرى عن رقابة هؤلاء العلماء والتعرف على مدى صدقهم وإخلاصهم للشريعة

---

(١) يمكن أن ترجع بهذا الصدد إلى عشرات الأحاديث التي دوّنها علماء الحديث في كتبهم مثل بحار الأنوار الجزء الثاني، وأصول الكافي، وغيرها. راجع ذلك في كتاب (بحوث في خط المرجعية).

من خلال المقاييس التي وضعها الشارع المقدس والمواصفات الشرعية للعالِم الصالح، وسوف لا يكون العلم وحده هو المقياس في تقييم العالم والارتباط به والطاعة له.

بل أضافت الشريعة الإسلامية مقياسين آخرين: أحدهما التقوى في السلوك الشخصي العام، وثانيهما التصدي والعمل لنصرة الدين ونشر أحكامه والدفاع عن أتباعه.

فقد ورد في الحديث الشريف عن الإمام الصادق عليه السلام: (إذا رأيتم العالم محباً لدنياه فاتهموه على دينكم)[1]، كما ورد عنه عليه السلام في مسؤولية العلماء ووجوب تصديهم قوله: (قرأت في كتاب علي عليه السلام أنّ الله لم يأخذ على الجهّال عهداً بطلب العلم حتى أخذ على العلماء عهداً ببذل العلم للجهّال)[2].



(١) انظر بحار الأنوار/ج٢ في باب صفات العالم وباب ثواب الهداية.

(٢) نهج البلاغة ـ الخطبة الشقشقية.

الفصل السابـع

رؤيتـنا

في التنظيم والتنظيم الحزبي

- النظام العام.
- التنظيم الحزبي.
- شروط التنظيم الحزبي الصحيح.
- المؤسسات الجماهيرية.

رؤيتنا

في التنظيم والتنظيم الحزبي والمؤسسة

النظام العام:

التنظيم بمعنى نظم الأمور والتخطيط لها في مقابل حالة الفوضى أو العفوية في العمل هو ضرورة أساسية في الفرد والمجتمع كما أشرنا إلى ذلك في بحث الأمة، وقد وضع الإسلام للعبادات نظاماً، وللمعاملات نظاماً، وللسلوك الفردي نظاماً كما للسلوك الجمعي نظاماً، وشرّع نظاماً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وعبادياً وغير ذلك.

والمجتمع الإنساني كان وما يزال قائماً على النظام والتنظيم، فالمدرسة، والجيش، والنقابة، والمؤسسة، والوزارات، والدوائر كلّها صور لتنظيم العمل وقد ورد في وصية الإمام علي عليه السلام عند موته قوله: [عليكم بنظم أمركم]،

كما أوصى بالصلاة والزكاة والأمر بالمعروف وحج بيت الله الحرام.

التنظيم الحزبي:

والأحزاب السياسية هي صورة من صور التنظيم للعمل السياسي ظهرت في المجتمع الغربي الحديث بعد سقوط الهيمنة الكنسيّة وخلو الساحة من إدارة العملية السياسية، وانطلاقاً من فكرة النظام الديمقراطي الذي يرى أنّ تكامل المجتمع بوجود الصراع الحزبي، ومهما يكن الأمر في نشوئها فإنّ الأحزاب السياسية الإسلامية لا بد أن يفرض فيها أنها تختلف من حيث الأساس والأهداف عن الأحزاب السياسية الغربية، وإنّها إنّما يمكن أن تحقق نفعاً حينما تعمل على:

١ ـ بناء الجسور بين المرجعية السياسية والدينية وبعض أوساط الأمة التي تعرضت للعزل والفصل عن المرجعية السياسية الدينية.

٢ ـ مواجهة التنظيمات الأخرى غير الإسلامية في استخدام أحد الأساليب المؤثرة في العمل.

٣ ـ الحفاظ على حالة الكتمان والسرية المطلوبة أحياناً في العمل السياسي في ظل حكم الطغاة والمستبدين أو الهيمنة الأجنبية.

٤ ـ التنافس الشريف بينها على أساس الالتزام بالحق والعدل والمسابقة إلى الخيرات والمسارعة إلى المغفرة.

شروط التنظيم الحزبي الصحيح:

إلّا أنّ هناك عدة شروط أساسية أخرى لابد من مراعاتها في سلامة التنظيم الحزبي وشرعيته، نشير إلى أهمها:

أولاً: أن يكون الحزب أداة تنفيذ ووسيلة تنظيم وتعبئة وليس بديلاً أو منافساً قيادياً للمرجعية السياسية الدينية.

فإنّ الحزب كأية مؤسسة أخرى في المجتمع حينما يكون أداة تنفيذية تعمل تحت إشراف القيادة الشرعية، وتوجيه الأوساط المرتبطة بها بالاتجاه الصحيح الصادر من مركز القرار الشرعي، فهو حينئذ حزب مشروع وموقف صحيح، أما إذا تحوّل إلى بديل أو منافس قيادي ينازع القيادة الشرعية المتمثلة بالمرجعية الدينية السياسية الرشيدة وفقهاء الإسلام ويعمل على أن يكون هو مصدر القرار السياسي والتوجيه الأعلى للأمة، فهو حزب منحرف لا يمتلك شرعية الممارسة السياسية.

ثانياً: الابتعاد بالحزب عن التجزئة والفرقة:

يجب أن يتمتع الحزب الإسلامي بروح الانفتاح والتعاون مع كل القطاعات العاملة في الساحة ويتفاعل معها انطلاقاً من

﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ وانطلاقاً من الإيمان بحق الأمة المشروع في ممارسة العمل السياسي عبر ارتباطها المباشر بعلماء الدين والقيادة الشرعية، بعيداً عن التعصب والتجزئة والانقسام، وبعيداً عن التأكيد على الولاء للحزب في مقابل أو في عرض الولاء للإسلام والقيادة الإسلامية.

ثالثاً: الحزب وسيلة وليس هدفاً:

ويبقى الحزب وسيلة من أجل الوصول للأهداف الكبرى وليس هدفاً وغاية، ومعنى ذلك أن يكون الحزب متفانياً وداعياً لكل حركة تعمل من أجل الأهداف الكبرى نفسها، بل ومستعداً للتضحية بنفسه ووجوده لصالح المصلحة الإسلامية العالمية والجهات الأخرى التي أثبتت جدارة أكثر على صعيد تحقيق الأهداف، لا أن يتحول الحزب إلى هدف إسلامي قائم بنفسه ويتعصب له الفرد الذي ينتمي إليه ويكون الإصرار على الاسم والعنوان والانغلاق على الذات موضوعاً مستقلاً في العمل، بعيداً عن مقتضيات الأهداف الإسلامية العليا، فتلك هي الصنمية والفئوية المرفوضة.

لاحظوا كيف ذاب أستاذنا الشهيد الصدر (قدس سره) في مرجعية الإمام الخميني الراحل (قدس سره) حينما استطاع الإمام أن يحقق الأهداف الكبرى التي يطمح إليها الإسلام، ولم يجد

الصدر الشهيد مبرراً لوضع نفسه في موضع المنافسة مع الإمام الخميني (قدس سره)، بل أعلن منذ اليوم الأول تبعيته لمرجعية الإمام عندما وجد الإمام يعمل من أجل الأهداف لا من أجل نفسه، ومثل هذا الأمر نجده في الحزب الجمهوري الإسلامي في إيران حينما طلب منه الإمام تجميد حركته فأعلن الطاعة المطلقة لهذا الأمر دونما أية مشكلة.

رابعاً: عدم الدخول في الحوزة العلمية والمؤسسة العسكرية:

لأنّ الحوزة العلمية هي التي تمثل دائرة المرجعية الدينية والولاية الشرعية والمرتبطة بها مباشرة، وباعتبار أنّ علماء الدين يضعون أنفسهم لعموم أوساط الأمة، فلا يصح لهم أن يحصروا أنفسهم في فئة سياسية معينة، بل لابد من أن تبقى الحوزة مؤسسة تنتج القادة الرساليين بعيداً عن الانقسامات السياسية، كما لا يحق لهم أن يأخذوا التوجيه السياسي من القيادة الحزبية.

وقد أعلن شهيدنا الصدر (قدس سره) عن هذا الأمر في فتواه المعروفة التي منع فيها علماء الدين الارتباط بالأحزاب السياسية انطلاقاً من هذا التصور، إلّا بالمقدار الذي تفرضه ضرورة الإشراف أو نظم أمور الحزب أو الفصيل الإسلامي،

وبنفس الاتجاه رأينا الإمام الخميني الراحل (قدس سره) قد منع أئمة الجمعة من الارتباطات الحزبية كما هو معروف، إلّا بالمقدار الذي تفرضه ضرورة الإشراف أو نظم أمور الحزب أو الفصيل الإسلامي.

وأما المؤسسة العسكرية فباعتبار اختصاصها بالدور العسكري وأهمية هذا الدور وارتباطه مباشرة بالقيادة السياسية، وضرورة التفرغ له بعيداً عن الخلافات وتعدد وجهات النظر السياسية وجدنا إمام الأمة الراحل يمنع انتماء أفراد المؤسسة العسكرية للأحزاب السياسية، وكذلك كل أفراد القوات المسلحة من حرس الثورة الإسلامية وقوات الأمن الداخلي.

ومن ثم نرى بأنّ التنظيم العسكري لابد أن يكون مرتبطاً بصورة مباشرة بالولاية أو بالوجود السياسي المرتبط بها، أو الكيان السياسي الاتحادي.

وهذا المنهج تجاه المؤسسة العسكرية هو ما تلتزم به الآن جميع الدول، حيث ترتبط التنظيمات العسكرية بالدولة بعيداً عن الأحزاب في الدول التي تؤمن بالتعددية الحزبية، وبالحزب الحاكم في الدول التي ترى حكم الحزب الواحد، وذلك انطلاقاً من الإيمان بضرورة بقاء الكيان العسكري واحداً بعيداً عن التعددية السياسية.

المؤسسات الجماهيرية:

نعتقد إنّ من الأساليب المهمة في تنظيم الأمة هو إيجاد المؤسسات الجماهيرية السياسية أو المهنية أو المراكز الثقافية والدينية.

ثالثاً: لابد في حركة وسياسة هذه المؤسسات من ملاحظة التكامل بينها، ومحاولة ملأ الفراغات الموجودة في الساحة من خلالها وتنظيم أكبر عدد ممكن من أبناء الأمة فيها، ولذا فلابد أن يسودها روح التعاون على البـر والتقوى والتنافس المشروع.



الفصل الثامن

رؤيتنا

في القوى الإسلامية العراقية

- القوى الإسلامية تمثل الثقل الأكبر
- عدم الالتفاف حول قيادة واحدة.
- الحاجة إلى خطة عمل واحدة

رؤيتنا

في القوى الإسلامية العراقية

نحن الآن بصدد تحديد رؤيتنا للقوى الإسلامية العراقية باعتبار الجهات التي تمثلها (شخصيات ومؤسسات وحركات وأحزاب) ثم ما تملكه هذه القوى والجهات بمجموعها من امتداد وتأثير على الأمة، ولسنا بصدد تقييم وتحديد رؤيتنا للشعب العراقي المسلم الذي يمثل الجسم الكبير للمعارضة الإسلامية للنظام.

إننا يمكن أن نوجز معتقدنا في القوى الإسلامية العراقية عبر النقاط التالية:

أولاً ـ القوى الإسلامية تمثل الثقل الأكبر في ساحة المعارضة العراقية:

نعتقد أنّ القوى الإسلامية تمثل الثقل الأكبر في الساحة العراقية من حيث امتدادها وتأثيرها في مختلف طبقات الشعب

العراقي وولاء الشعب لها وإيمانه بصحة منطلقاتها، وكفاءة شخصياتها وصدق حركتها، ذلك لأنّ هذه المعارضة تستند إلى قاعدة الإسلام الذي يمثل عقيدة الأغلبية الساحقة لأبناء الشعب العراقي والثقافة العامة لجميع أبناء الشعب، كما أنّ الإسلام طيلة القرون الماضية تمكن أن يثبت من خلال التجربة تعايشه مع القوميات والطوائف الدينية ويحافظ على وجودها والانسجام بينها بما لم تتمكن أن تحققه أي أطروحة ومنهج سياسي آخر.

وعلى مستوى المواجهة الفعلية الحاضرة نرى أنّ الساحة العراقية لم تشهد حضوراً فاعلاً في مجالات المعارضة لنظام البعث ـ إذا استثنينا الحركة الكردية ـ لما عدا القوى الإسلامية، بالرغم من حضور القوى الأخرى في بعض المراحل والتطورات.

ورغم أنّ شخصيات عراقية عديدة التحقت أخيراً وخاصة بعد غزو النظام العراقي للكويت بصفوف المعارضة وشكلت تجمعات وأحزاباً وأصدرت صحفاً ونشرات بأسماء مختلفة، إلّا أنّ ذلك كان بفعل الظروف السياسية الطارئة من ناحية وفعل القوى الإسلامية العراقية وثباتها خلال السنوات العجاف الماضية، حيث استطاعت أن تفتح الطريق أمام الآخرين ليلتحقوا بالمعارضة من ناحية أخرى، كما أنّ هذه التجمعات ما تزال غير قادرة على التأثير الكبير في وسط الأمة إلّا عبر قناة

القوى الإسلامية أو المعارضة الكردية في شمال العراق.

ولسنا بحاجة إلى التدليل على هذا المعتقد بشأن القوى الإسلامية العراقية، فقد كانت انتفاضة شعبان لعام ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م البرهان القاطع على أنّ القوى الإسلامية في العراق امتلكت ولاء الشعب وحركته، كما أنّ القوى الإسلامية تمتلك بالفعل أكبر قوات وقاعدة عسكرية وأضعاف ذلك كقوات احتياط في داخل وخارج العراق.

كما أنّ صمود المؤمنين في جنوب العراق ـ وفي الأهوار خاصة ـ أمام أشد الهجمات المنظمة العسكرية ورغم تفرد نظام صدام بهم بعد تمتع الشمال بنظام (المنطقة الآمنة) دليل آخر على قوة القوى الإسلامية.

وحدة القوى الإسلامية العراقية

ولكن القوى الإسلامية ـ بالرغم من اتصافها بهذه المواصفات وامتلاكها هذا الموضع الخاص ـ تحتاج إلى عدة أمور:

الأول: الوحدة السياسية بين هذه القوى.

وتنطلق قضية الوحدة:

١ ـ **أولاً** ـ من أنّ هذه القوى الإسلامية تتحد بينها في

العقيدة السياسية والإيمان بالإسلام والعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية.

٢ ـ **ثانياً** ـ إنّ وحدة الموقف يمثل واجباً من واجبات العمل الإسلامي ليس على المستوى السياسي فحسب، بل على المستوى الشرعي.

٣ ـ **ثالثاً** ـ إنّ القوى الإسلامية في الظروف السياسية القائمة بحاجة إلى هذه الوحدة من أجل:

أ ـ إعداد القوة والقدرة على تحقيق أهدافها العامة في التغيير.

ب ـ إيجاد الموازنة مع القوى المنافسة لها في الساحة العراقية والوقوف أمام مؤامرات قوى الهيمنة والتسلّط التي تحاول أن تهمّش دورها في الساحة العراقية.

ج ـ تحقيق أهدافها العامة في التغيير في الساحة العراقية، والوقوف أمام مؤامرات قوى الهيمنة والتسلط التي تحاول أن تهمش دورها في الساحة العراقية.

ولذلك نجد القوى الإسلامية منذ البداية تبذل جهوداً كبيرة لتحقيق هذه الوحدة السياسية، فكانت مشاريع (الجيش الثوري الإسلامي لتحرير العراق) و(جماعة العلماء المجاهدين

العراقيين) و(مكتب الثورة الإسلامية في العراق) ثم أطروحة (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية) التي كانت نتيجة لجهود هذه القوى وحواراتها وبوساطة وإشراف الجمهورية الإسلامية التي كانت تهتم بهذا الشأن للظروف السياسية الملحة القائمة في العراق وإيران حينذاك.

والوحدة بين القوى الإسلامية لا يمكن أن تتم بدون أسس عامة يتفق عليها لتصبح فاعلة وقادرة على مواجهة الظروف، وإلّا فإنها تصبح مجرد شعار أو شعور نبيل تشعر به هذه القوى في الساحة العراقية.

والأسس التي تم الاتفاق عليها والتي تشكل الحدّ الأدنى من الوحدة بين هذه القوى، هي الأمور التالية:

١ ـ الاعتصام بحبل الله تعالى المتمثل في هذا العصر بولاية الفقيه الجامع للشرائط الشرعية والذي ينطلق من فكرة أنّ ولاية الفقيه هي امتداد لحركة الأنبياء والأئمة المعصومين، وهذا الأساس هو الذي يمكن أن يحقق الشرعية للعمل الإسلامي السياسي الجهادي بصورة عامة، والعمل الإسلامي بحاجة إلى هذه الشرعية ذات العلاقة بالقضية.

٢ ـ وجود الإطار الواحد للنشاطات والفعاليات (العامة) ذات

العلاقة بالقضية العراقية، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية يمثل هذا الإطار الواحد، وقد تركت الفرصة للقوى الإسلامية أن تعبّر عن وجودها من خلال الفعاليات السياسية والثقافية (الخاصة).

٣ ـ وحدة القرار والموقف تجاه القضايا الرئيسية، الأمر الذي يحتاج إلى آلية لاتخاذ القرار المطلوب، وقد تم الاتفاق أن يكون ذلك من خلال اختيار ممثلين واقعيين من القوى والأوساط الإسلامية وبنسب معينة لكل منها في مراكز القرار في المجلس الأعلى، وأن يتخذ القرار بالأكثرية العددية من خلال هذه المراكز، ويصبح القرار نافذاً إذا لم يتم الاعتراض عليه من قبل الولاية العامة.

وبذلك يصبح المجلس كياناً سياسياً يشبه صيغة المجالس النيابية (مجلس الشورى)، (البرلمان).

٤ ـ الاكتفاء في هذه المرحلة بالاتحاد بين القوى الإسلامية بدل الوحدة بينها، وذلك بالاحتفاظ بتعددية هذه القوى من خلال الاعتراف بهويتها الخاصة وحقها في تنظيم الأفراد باستثناء العمل العسكري التابع للمجلس الأعلى (قوات بدر)، وممارسة الفعاليات الخاصة بها، أو الفعاليات المحدودة ذات العلاقة بالساحة الإسلامية

والتنافس الشريف الذي يعتمد على فكرة المسابقة في الخيرات والمسارعة إلى المغفرة. . .

٥ ـ القبول بفكرة أن يكون المجلس الأعلى مركزاً للقيادة السياسية أو الإدارة الواحدة للنشاط، كما هو مركز للقرار والموقف الواحد، واعتماد فكرة حاجة العمل الإسلامي إلى التخطيط والبرمجة في العمل والإمكانات القوية وأن يكون المجلس الأعلى مركزاً لذلك.

وبذلك تم وضع الأسس المطلوبة لوحدة القوى الإسلامية في الساحة العراقية وأقيم على أساسها كيان سياسي إسلامي هو المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق.

الثاني: وجود القوة العسكرية الفاعلة

التي يمكنها أن تقوم بدور العمل الجهادي في مواجهة النظام من ناحية، وتنظيم قوى الشعب العراقي المجاهد وتفجير طاقاته القتالية في المقاومة من ناحية ثانية، وإيجاد الموازنة في القوة داخلياً مع بقية القوى، إذ لا يمكن لأي جماعة سياسية أن تحقق أهدافها دون وجود مثل هذه القوى في عصر لا يؤمن بالحق والعدل وإنّما يؤمن بالقوة والقدرة، وعلى أساس روح التعاون والأخوّة الإسلامية.

وعلى هذا الأساس تم تأسيس قوات بـدر التابعة للمجلس الأعلى.

الـثـالـث: كـسـب الاعـتـراف (الـواقـعـي) و(الـرسـمـي) بالوجود السياسي لهذه القوى الإسلامية:

سواء على مستوى القوى الداخلية السياسية أو على مستوى الوضع السياسي الإقليمي أو مستوى الوضع السياسي الدولي أو في المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، لأنّ العمل السياسي والتغييري في هذا العصر ولاسيما في العراق لا يمكن أن يكون معزولاً عن هذه الظروف والأوضاع السياسية وهو يتحرك ضمنها.

ولذا كانت القوى السياسية الإسلامية بحاجة إلى حركة سياسية وإعلامية وجهادية قوية تستهدف الحصول على هذا الاعتراف (الرسمي) أو الواقعي.

وكان هذا الموضوع مع الهدفين السابقين من أهم الأهداف التي تم تأسيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية من أجلها.

المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق

لقد تكوّن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق ـ وعلى مراحل ـ من ممثلين واقعيين وبنسب مختلفة عن الحوزة العلمية والأحزاب والمنظمات الإسلامية، مثل حزب الدعوة الإسلامية، ومنظمة العمل الإسلامي، وحركة المجاهدين العراقيين، وشخصيات إسلامية مستقلة، ومجاهدين ومقاتلين، ومن الدعوة الإسلامية، وحركة جند الإمام، والحركة الإسلامية في العراق وغيرهم من الأوساط السياسية الإسلامية.

وقد واجه المجلس الأعلى للثورة الإسلامية منذ تشكيله عدة مشاكل رئيسية نظرية وتطبيقية لا مجال لاستعراضها جميعاً، وبذلت جهود كبيرة من جميع الأطراف والقوى الإسلامية لتذليل هذه العقبات وحل هذه المشاكل أو التغلب عليها باحتوائها أو الصبر عليها مع الاستمرار في العمل، ولكن بالرغم من أنّ المجلس تمكن في نهاية المطاف أن يصمد أمام كل هذه المشاكل ويتطور باستمرار في بنائه ونشاطه وتشكيلاته واستقلاله، إلّا أنّ هذه المشاكل والعقبات كان لها تأثير سلبي كبير على المجلس الأعلى وأطروحته، ومن هذه التأثيرات تجميد بعض القوى الإسلامية لنشاطها في المجلس، أو دعوتها لاستبدال هذه الأطروحة بأخرى مع استمرارها في المشاركة

الرسمية، أو قيام بعض عناصر هذه القوى بمحاربة المجلس ومعاداته والعمل على إضعافه... إلى غير ذلك من المواقف والأعمال.

تقييمنا للمجلس الأعلى

والتقييم الأخير والواقعي للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، أن المجلس الأعلى الذي كان يعبّر عن ضرورة من ضرورات الساحة الإسلامية وكان نتاجاً طبيعياً لحركتها ومخاضاتها، ووليداً للحوار والبحث والتجارب العملية. أصبح الآن واقعاً فعلياً يعبّر عن هذه الضرورة ويجسّدها عملياً، ولكن بمستوى أدنى من الطموح والمطلوب لها، ولازالت المساعي تبذل باتجاه السير لتحقيق هذا الطموح.

ويمكن أن نتبين هذه الحقيقة إذا نظرنا إلى المواصفات التي يتصف بها المجلس الأعلى في الواقع الإسلامي ويتميّز بمجموعها على جميع القوى السياسية الموجودة في الساحة العراقية، كما يتميز بكل واحد منها على الكثير من هذه القوى السياسية فضلاً عن تميّزه على سائر القوى الإسلامية الأخرى على الإطلاق.

امتيـازات المجلس الأعلى

ونذكر هنا باختصار بعض النقاط التي يمتاز بها المجلس الأعلى على بقية القوى السياسية الإسلامية، مما يجعله المؤسسة الإسلامية الأولى التي تعمل في إطار المرجعية الدينية السياسية والولاية:

١ ـ الارتباط التنظيمي والعقائدي بالولاية وإسناد الجمهورية الإسلامية له معنوياً ومادياً مما لا يتوفر لأي قوة إسلامية أخرى.

٢ ـ وجود الائتلاف الإسلامي بين القوى الإسلامية والصيغة المفتوحة على القوى الإسلامية التي تمثل وحدة القرار الإسلامي نسبياً والحركة الجماعية والدعوة إليها والالتزام بها من خلال وجود (شخصيات، أحزاب متعددة، قوميات متعددة، وأوساط اجتماعية متعددة بما يشبه التمثيل البرلماني).

٣ ـ وجود الجهاز الإداري الواسع المتفرغ والمتعدد المهمات والأعمال مع وحدة التنظيم وتنسيق العمل.

٤ ـ وجود القوة العسكرية الكبيرة المنظمة والمدربة والمسلحة بدرجة عالية والمنفتحة على قطاعات الأمة، بحيث أصبحت قوة ذات أبعاد شعبية تشبه الجيوش

المنظمة ولا نظير لها في ساحة العمل العراقي.

٥ ـ القيام بالنشاطات الواسعة والنوعية والحركة السياسية الواسعة مثل (مؤتمرات عالمية، لقاءات سياسية إقليمية ودولية متميزة، إصدارات إعلامية متنوعة وبلغات عديدة، علاقات سياسية واجتماعية واسعة، حركة حقوق الإنسان الدولية، علاقات مع منظمات دولية وأحزاب سياسية ودول، القيام بمسيرات، احتفالات، ندوات، معارض، إصدار بيانات، مؤسسات إعلامية وصحف، راديو، تلفزيون، مؤسسات تخصصية ومراكز ثقافية ومعتمدين).

٦ ـ وجود الخطاب السياسي الشامل والمتعدد الأبعاد والمتكامل فيها : الإسلامية، الواقعية، الشعبية، السياسية، الإقليمية، الدولية، الحقوقية، الجهادية، الروحية والمعنوية.

٧ ـ آلية اتخاذ القرار السياسي السريعة لوجود: اجتماعات دورية منظمة في الشورى المركزية، وفي الشورى التنفيذية، وفي التخطيط الإعلامي، وفي الشورى القيادية لقوات بدر، واللجان التابعة لها، وكذلك اجتماعات الهيئة العامة، مضافاً إلى صلاحيات الرئاسة وتمثيلها

السياسي للمجلس، ووجود مصادر الأخبار المتعددة، والمتابعة المستمرة

٨ ـ التصدي السياسي وتحمل المسؤوليات بصورة علنية وواضحة والحضور المستمر في الداخل والشمال وإيران بمختلف مناطقها، ووجود مكاتب التمثيل في سوريا ولندن والمنظمات الدولية بجنيف وفيينا، والمعتمدين السياسيين في أوروبا وكندا والولايات المتحدة وأخذ زمام المبادرة في العمل والرد السريع.

٩ ـ الشخصيات المتصدية في المجلس (علماء مجتهدون، مثقفون معروفون، أحزاب، قوميات متعددة، أوساط اجتماعية وعسكرية وعشائرية ذات أبعاد جغرافية تشبه التمثيل البرلماني).

١٠ ـ وجود العمل الشعبي والجماهيري الواسع وبإسلوب العمل المنفتح على الجماهير والأوساط العامة، وإقامة المسيرات والندوات والتنظيمات الشعبية.

١١ ـ المؤسسة السياسية العلنية في كل تفاصيلها حيث تعقد اجتماعاتها تحت الأضواء ويتم الإعلان عنها باستمرار مكاناً وزماناً، وحضور الأصدقاء والأنصار.

١٢ ـ وجود التحالفات السياسية الداخلية: مع الاتحاد الوطني

الكردستاني، والحركة الإسلامية في كردستان، والأوساط العسكرية، والشعب الكردي وقواه.

١٣ ـ الاعتراف الدولي والإقليمي والداخلي في أوساط الشعب العراقي والقوى السياسية، حيث كانت لقاءات المجلس العلنية مع جميع الدول المجاورة للعراق بمستوى عالٍ، وكذلك اللقاء بالأمين العام وسفراء الدول العظمى المعتمدة والدول الإسلامية والأوروبية الأخرى، وزيارات السفراء لرئيس المجلس ولمكاتبه ودعوتهم في حضور المراسيم الرسمية وحفلات الاستقبال.



الفصل التاسـع

عقيدتنا ورؤيتـنا

في الجمهورية الإسلامية في إيران

- مسؤوليتنا اتجاه الدولة الإسلامية.
- الجمهورية الإسلامية ومسؤولياتها.

عقيدتنا

في الجمهورية الإسلامية في إيران

كيف ننظر إلى الجمهورية الإسلامية في إيران؟ وكيف نتعامل معها؟

حينما نتحدث عن العلاقة مع الجمهورية الإسلامية هنا فإننا لا نقصد الجانب المتعلّق بالولاية العامة، المتمثلة اليوم بقائد الثورة الإسلامية آية الله السيد الخامنئي (قدس سره).

فقد سبق أن تناولنا هذا الجانب، وشرحنا معتقدنا السياسي فيه، حيث أسلفنا إنّ الإمامة في العالم الإسلامي واحدة، وتكون قراراتها وفي مختلف مواقع تصدّياتها نافذة وواجبة الطاعة.

إنّما الحديث في هذه الفقرة عن العلاقة مع الجمهورية الإسلامية باعتبارها دولة ذات نظام، ومؤسسات وقرارات، ومسؤولين.

ما هي نظرتنا إلى هذه الدولة؟ وكيف نتعامل معها؟

هل نتحوّل بوصفنا ثورة إسلامية عراقية إلى جزء من هذه الدولة؟!

أم هي دولة لها شأنها الخاص بها، شأنها شأن بقية الدول في العالم الإسلامي أم لها خصوصية تختلف بها وما هي هذه الخصوصية؟

ماذا تتحمله من مسؤوليات اتجاه قضيتنا، هل يسمح لها بالتدخل في شؤوننا أم لا؟

وإذا كانت مسؤولة عن نصرتنا فما هي حدود هذه المسؤولية؟

هل هي مسؤولة عن التفرغ الكامل لقضية الشعب العراقي؟

هل يحق لها حين ترسم سياستها في التعامل مع قضية الشعب العراقي أن تأخذ بنظر الاعتبار مجمل ظروفها، وعلاقاتها الداخلية والخارجية، وبالتالي قد تصير إلى اتخاذ موقف قد يختلف في الشكل والمرحلة عن الموقف الذي يطمح إليه أبناء العراق والمفاصل الثورية فيه؟

ثم ما هي مسؤوليتها اتجاه اللاجئين العراقيين على

أرضها؟ وما هي مسؤولية اللاجئين العراقيين اتجاهها؟

هذه مجموعة تساؤلات يجب أن نضع الإجابة عليها من زاوية وجهة نظر خطّنا السياسي، الخط الذي يؤمن بالولاية، والمرجعية الدينية، وقيادة علماء الدين.

وقد رأينا خلال عرضنا للمسألة السابقة أنّ هناك محورين يجب أن نرسم معتقدنا السياسي فيهما:

- **الثاني: مسؤولية الدولة الإسلامية اتجاه الشعب العراقي.**

أ ـ مسؤوليتنا وموقفنا اتجاه الدولة الإسلامية

نحن نعتقد بما يلي:

أولاً: النموذج الإسلامي الوحيد:

الجمهورية الإسلامية هي قاعدة الحركة التحررية والثورة الإسلامية العالمية وهي النموذج الخارجي الأول لأُطروحة الدولة الإسلامية.

ولذلك يكون المحافظة عليها وعلى مصالحها الأساسية الثابتة يمثل مصلحة إسلامية عليا وأولوية متقدمة على المصالح التفصيلية الجزئية.

ومن هذه الزاوية فإنّ أي ضعف أساسي أو انهيار في واقع هذه التجربة النموذجية الأولى للحكم الإسلامي يعني تصدّعاً في الأطروحة ذاتها، وتحطماً لآمال الشعوب الإسلامية طالبة التحرر المعلّقة على انتصارات هذه التجربة ونجاحاتها، وفي المقابل تفرّد الأطروحة الغربية في الهيمنة على العالم، ومن ثمَّ تقطيعها لأطراف وأوصال حركات التحرر العالمية، وخنقها لأنفاس الشعوب الناهضة.

إننا يجب أن ننظر للمسألة من زاوية بُعدها العالمي، طبيعة الصراع بين الاستكبار والإسلام، فكل نجاح تحققه الدولة الإسلامية هو ربح لطرفنا الإسلامي في المعركة والذي نحن جزء منه حيث نقف في معسكره، وبالعكس فإنّ أي إخفاق وخلل في الدولة الإسلامية يعني بالمقابل ربحاً للطرف الاستكباري الذي نقف في الصف المعادي له.

ثانياً: المدافع الأول عن حقوق الشعب العراقي:

وعلى أرض الواقع فإنّ الجمهورية الإسلامية هي المدافع الأول والوحيد عن حقوق الشعب المسلم في العراق، والمتبني الحقيقي لقضيته والدفاع عنه.

ومهما يكن تقديرنا وتقويمنا للعطاءات التي قدمتها الجمهورية الإسلامية في هذا المجال، إلّا أنّ ما يجب أن نعرفه

هو أنه لا توجد دولة تبنّت قضية الشعب العراقي مثلما فعلته إيران الإسلامية، ولم يكن ذلك في ظروف الحرب وحدها، على أنّ الجمهورية الإسلامية قاتلت بعد فتح خرمشهر عن قضية الشعب العراقي بالدرجة الأولى، بل استمرت لما بعد الحرب أيضاً وحتى اليوم، انطلاقاً من وحدة العقيدة، والجوار، والروابط التأريخية القديمة، فضلاً عن ما يشكله نظام صدام من مخاطر مشتركة على الإسلام في العراق والإسلام في إيران.

وعلى كل الأحوال، وبقطع النظر عن الأسباب والدوافع، فإنّ إيران بالنسبة للشعب العراقي بمثابة الأم التي احتضنت ثورته، وساهمت في الدفاع عنه، وأعطت من وقتها وجهدها وإمكاناتها المادية والمعنوية الكثير، وهي في أصعب ظروفها، وتحملت من أجل ذلك الكثير من المصائب والآلام.

ويمكن معرفة ذلك من خلال ملاحظة موقف الجمهورية الإسلامية في إسنادها للعمل الجهادي والسياسي العراقي واستضافتها لهما على أعلى المستويات وثبات موقفها من الدفاع عن حقوق الشعب العراقي، مضافاً إلى استقبالها هذا العدد الكبير من المهاجرين واللاجئين وتحقيق الأمن لهم مما لم تصنعه أي دولة أخرى، وغير ذلك من القضايا المهمة.

الموقف والمسؤولية:

وفي ضوء التصورات السابقة في تقييمنا للجمهورية الإسلامية سيتحدد موقفنا ومسؤوليتنا تجاهها بالنحو الآتي:

١ ـ مسؤولية الدفاع عن الجمهورية الإسلامية:

فنحن في الوقت الذي نعمل فيه لصالح ثورتنا الإسلامية في العراق، ونُسخِّر كل قدراتنا وأوقاتنا لهذه القضية، لا نغفل عن مسؤوليتنا في الدفاع عن الجمهورية الإسلامية حينما تتعرض لأي خطر، وحينما يتطلب الموقف حضورنا ومشاركتنا.

٢ ـ المشاركة في قضاياها الكبرى:

وفي الهموم الإسلامية الكبرى حينما تتخذ الجمهورية الإسلامية موقفاً عاماً يكون من مسؤوليتنا الوقوف إلى جانبها وإسنادها، ففي مثل قضية (يوم القدس) أو قضية (الوحدة الإسلامية) أو قضية (سلمان رشدي) وهي قضايا تهم جميع المسلمين يجب أن نجنّد أنفسنا لها باعتبارنا جنود المعسكر الإسلامي ولابد من المساهمة فيها مثل بقية المسلمين مساهمة عامة، ولا يصح أبداً الوقوف متفرجين، ونتوقع من أبناء إيران وحدهم النضال من أجل إنجاز هذه القضايا الكبرى، وإن كانت الأولوية الأولى في عملنا لقضيتنا الإسلامية في العراق.

٣ ـ الانسجام مع سياساتها:

ومن أجل توفير الفرص الكبرى لعمل المعارضة، ودعم الثورة الإسلامية في العراق، لابد من الانسجام العام مع سياساتها العامة الخارجية ذات العلاقة بالمصالح الإسلامية العليا ومحاولة الانسجام مع سياستها الداخلية بما يحفظ الأمن والاستقرار والتطور لها، والتنسيق المشترك مع مسؤوليها، آخذين بعين الاعتبار الواقعيات التي تعيشها الجمهورية الإسلامية في المجالات الداخلية والخارجية، والمحافظة على أمنها العام في مختلف الأصعدة الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والعسكرية، وبما يحفظ مصالح أبناء الشعب العراقي في داخل العراق وداخل الجمهورية الإسلامية.

٤ ـ بذل الجهود الخيّرة من أجل تذليل مشكلات الهجرة الواسعة:

اللجوء لمئات الآلاف من العراقيين على أراضيها والعمل على المحافظة على العلاقة الروحية والنفسية التي قد تتصدع بسبب هذه المشكلات الصعبة والمعقدة، وذلك من خلال متابعة حل هذه المشاكل مع المسؤولين الإيرانيين وتقديم الاقتراحات الصحيحة لهذا الحل، ولاسيما في قضايا الوثائق القانونية والعمل والتعليم والخدمات العامة.

ب ـ الجمهورية الإسلامية.. مسؤولياتها

نعتقد أنّ الجمهورية الإسلامية تتحمل مسؤوليتين اتجاه الشعب العراقي:

وقد لا نحتاج إلى المزيد من التدليل والبرهنة على فلسفة هذا المعتقد، فهناك أكثر من اعتبار يدعو الجمهورية الإسلامية لتحمل هاتين المسؤوليتين اللتين نصّ عليهما القانون الأساسي للجمهورية الإسلامية.

فالشعب العراقي هو شعب مسلم، مجاور يشترك في حدود واسعة ومسكونة مع الجمهورية الإسلامية ويرتبط الشعب العراقي بأواصر (الدين) و(النسب) و(الجوار) و(الثقافة) و(التاريخ) و(المصالح المشتركة)، والعراق يمثل مركز الثقل الإسلامي الكبير حيث العتبات المقدسة لأهل البيت عليهم السلام، وحيث الحوزة العلمية الكبرى في النجف الأشرف.

وإذا كانت الجمهورية الإسلامية قد تبنت في قانونها الإسلامي دعمها لحركة الشعوب المسلمة فهي أجدر بأن تدعم حركة الثورة الإسلامية في العراق، لأنّ (الأقربون أولى بالمعروف).

كما أن العراقيين بصورة عامة الذين تعرضوا للهجرة لم يتعرضوا لها اعتباطاً، وإنما كان ذلك بسبب وقوفهم إلى جانب

الثورة الإسلامية في إيران، أو انتسابهم لأهل البيت عليهم السلام وولاؤهم لهذا المذهب أو اشتراكهم دائماً في المظلومية مع إيران، وكل ذلك يؤهلهم لأن يكونوا دائماً في خندق واحد جنوداً أوفياء للإسلام دفاعاً عنه وعن المصالح المشتركة والمصير الواحد. هذا الأمر كان هو وراء حركة الهجرة والتهجير بصورة عامة. الأمر الذي يفرض لهؤلاء المهاجرين والمهجرين حقاً على الجمهورية الإسلامية في الأمور الأساسية وهي الإقامة المشروعة وفرص الحياة المعيشية والتعليم والخدمات العامة في إطار القدرة والأمن العام، كما يفرض عليهم مسؤوليات سبقت الإشارة إليها.

الفصل العاشـــر

عقيدتنا ورؤيتـنا

في الانفتاح السياسي

رؤيتنا

في الانفتاح السياسي

إنّ ما نعنيه بالانفتاح السياسي هو عملية التنسيق والتعاون أو التحالف مع القوى غير الإسلامية باتجاه تحقيق الهدف العام وهو إنقاذ الشعب العراقي والدفاع عن حقوقه أو تحقيق الأهداف المرحلية لتطبيق الهدف الأخير وهو تطبيق الإسلام.

إنّ هناك عدة محاور تستوعبها ساحة الانفتاح السياسي ويجب أن نحدد الموقف منها:

١ ـ محور المعارضة العراقية التي لا تتبنّى الدعوة للحكم الإسلامي رغم إيمانها بالإسلام باعتباره ديناً، أو لعدم إيمانها بالإسلام كما هو الحال بالنسبة للشيوعيين.

٢ ـ محور الحكومات المخالفة لنظام صدام في العالم العربي والإسلامي ولاسيما الدول المجاورة للعراق.

٣ ـ محور المجتمع الدولي كالدول ذات النفوذ في الموقف السياسي والرأي العام العالمي أو التأثير المباشر على القضية العراقية أو كالمؤسسات السياسية الدولية مثل (الأمم المتحدة) و(مجلس الأمن).

٤ ـ محور المؤسسات الإنسانية العالمية غير الحكومية، مثل منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان.

والآن ماذا نعتقد في عملية الانفتاح السياسي على المحاور السابقة؟

إنّ الشريعة الإسلامية قد فصلت بين صورتين من التعامل مع هذه الجهات غير الإسلامية:

الصورة الأولى: صورة (الركون) إليها بمعنى الاعتماد الكامل عليها في العمل والتبعية لها في القرارات والسياسات.

وقد نهت الشريعة الإسلامية عن هذا النحو من التعامل بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ﴾.

الصورة الثانية: صورة وجود الخطة المستقلة لدى القوة الإسلامية والمشروع والبرنامج الذي يعتمد على الله تعالى والجهود التي يبذلها المؤمنون والمجاهدون ولكن في الوقت نفسه توجد فرصة الاستفادة من الإمكانات التي قد توجد أو

تهيأ من خلال التعاون مع أحد أو جميع هذه المحاور أو الاستفادة منها في الميدان العملي، وفي هذه الصورة وجدنا الشريعة الإسلامية لا تمنع من هذا التعامل، بل نجد في سيرة النبي ﷺ وانفتاحه على حكومة (النجاشي) أو تحالفاته مع بعض العشائر العربية المشركة، أو مع طائفة من اليهود في معركة الأحزاب.. ما يؤيد ويؤكد صحة ذلك.

وكما نجده اليوم ـ أيضاً ـ في مواقف الجمهورية الإسلامية وانفتاحها السياسي على مختلف الكيانات السياسية في العالم، أو الحكومات غير الإسلامية، بل وحتى الحكومات ذات المواقف المعادية للإسلام، أو دخولها في معاهدات والتزامات مع هذه الدول، أو المنظمات الدولية في المجالات السياسية والإنسانية.

وعلى صعيد العمل في ساحة المعارضة العراقية، نعتقد بأنّ الانفتاح السياسي على مختلف أطراف المعارضة ولاسيما المعارضة التي يكون لها وجود شعبي حقيقي كالمعارضة الكردية، أو الحكومات المخالفة لصدام، أو الحكومات والمؤسسات الدولية الأخرى هو أمر مشروع، بل هو ضروري وواجب بهدف إيجاد صف واحد في مواجهة النظام وإيجاد الضغط السياسي والإعلامي والاقتصادي والعسكري على

النظام، وبهدف كسب المزيد من الاعتراف أو التوضيح لمواقفنا وحركتنا المشروعة. إنّ كل ذلك أمر مشروع، بل يحقق خدمة أكبر لأهدافنا ومصالحنا، إلّا أنّ ذلك يجب أن يكون ضمن الشروط التالية:

١ ـ أن يكون تحت الإشراف المباشر للقيادة السياسية الشرعية، لأنها هي التي يمكنها أن تشخّص الفرق بين الركون أو الاستفادة من الفرص المواتية، وهي التي يمكنها أن تدرك المصالح الإسلامية العليا ومقدار الفائدة في هذا الانفتاح في التقريب من الأهداف.

٢ ـ أن يكون الانفتاح من قبل الكيان السياسي الشرعي المرتبط بالوجود الإسلامي ومنسجماً مع أهداف وخطة العمل المستقل المذكور، وبذلك يمكن ضمان استقلالية العمل وعدم التحول إلى التبعية.

٣ ـ أن يكون ضمن المصالح العليا للإسلام والشعب العراقي والأهداف العامة الثابتة البعيدة أو المرحلية التي يمكن للقيادة أن تشخصها.

٤ ـ المحافظة على الاستقلالية في القرار السياسي الأساس أو المساهمة فيه بشكل أساسي، وبدون ذلك يتحول الانفتاح إلى ركون للظالم أو تبعية له.

٥ المحافظة فيه على سمعة وشرف العمل السياسي والإسلامي وعزته وكرامته، وبدون ذلك يفقد العمل بُعده الرسالي والأخلاقي المطلوب.

إنّ الانفتاح بهذا المستوى لا يتضاد مع الاحتفاظ بمبدئية معارضتنا وأصولنا الإسلامية، كما أنّ الحذر من تورط الحركة الإسلامية ووقوعها في حبائل الاستكبار وخدعه هو أمر مطلوب وواجب، ولكن لا يصح أن يتجاوز الحدود الطبيعية المعقولة في العمل السياسي، بحيث يتحول إلى وسوسة غير منطقية، فالسياسة الإسلامية هي عمل جهادي وأخلاقي واجب، مخطط ومحسوب النتائج، ولكنه في الوقت نفسه محفوف بالمخاطر. والعالم اليوم هو عالم القوة وحساب المصالح والمنافع وبمقدار ما تكون قوياً وشجاعاً وحكيماً يمكن أن تحصل على المزيد من المصالح المشتركة، ولا يمكن للحركة الإسلامية ـ كما هو الشأن للدولة الإسلامية أيضاً ـ أن تقطع اتصالاتها مع الكيانات السياسية الأخرى في العالم وتفرض على نفسها عزلة خانقة دونما مبرر حقيقي، وإلّا لفقدت القدرة على تحقيق أهدافها.

وعلى أساس ذلك وجدنا أنّ ولاية الأمر والقيادة الشرعية تبارك حركة الانفتاح السياسي للحركة الإسلامية العراقية على سائر الجهات الدولية، وأطراف المعارضة العراقية.

إنّ حركة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق على أطراف المعارضة العراقية ولا سيما الحقيقية منها، وعلى الدول العربية وعلى المجتمع الدولي هي حركة صحيحة لأنها تنطلق من الرؤية السابقة والشروط الموضوعية الصحيحة، وأعداؤنا ومنهم النظام يعملون بشتى الوسائل من أجل محاصرتنا وعزلنا، والجاهلون والحاقدون والمنافقون، وكذلك بعض الطيبين (لعدم إدراكهم طبيعة الحركة وأهدافها وآثارها) قد يساعدوهم على ذلك.



المحتويات